تحليل هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية فى مصر مع الإشارة إلى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية[1]

د. عمرو فتيحة حنفى[2] د. محمد عثمان عبد الواحد[3]

كلية التجارة – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث

تعد برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية هى أحد أليات التعبير عن الدور الإقتصادى والإجتماعى للدولة فى المجتمع لمساندة المنتجين وبعض طبقات القطاع العائلى وبالأخص الطبقات الأكثر فقراً حيث تمثل إضافة مباشرة أو غير مباشرة للدخل الحقيقى لتلك الفئات والكيانات. ولما كانت مخصصات تلك البرامج تمثل ما يزيد عن 28% من إجمالى الإنفاق العام وهو ما جعلها أحد أبرز مسببات عجز الموازنة العامة بإعتبارها تستحوذ على ما يزيد عن ربع المصروفات العامة. ومن ثم فإن أى محاولة لتقليل ذلك العجز كان ولابد أن تتطرق الى إعادة النظر فى تلك البرامج. فى ضوء ذلك تبحث هذه الورقة تحليل هيكل تلك البرامج خلال الفترة 2007/06-2020/19 حيث تناقص نصيب القطاع الإنتاجى من 38.1% فى 2007/06 الى 19.3% فى 2020/19 فى حين تزايد نصيب القطاع العائلى من 61.9% فى 2007/06 الى 91.7% فى 2020/19، وكذلك تقيم مدى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية حيث تم التغلب على أخطاء منظومة دعم السلع الغذائية السابقة ولكن كان ذلك على حساب كمية السلع المدعمة. على صانعى السياسات متابعة نتائج وتوصيات هذه الدراسة من أجل رفع كفاءة تلك البرامج مستقبلاً.

الكلمات المفتاحية: الدعم الحكومى- المزايا الإجتماعية - السلع التموينية - الدعم النقدى - إستهداف الطبقات الأكثر فقراً.

1- الإطار النظرى للدراسة

1-1مقدمة

تعد قضايا الدعم من القضايا الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الشائكة[4]، فدائماً ما ترغب الدول المختلفة في رفع المستوى المعيشي لمواطنيها ورفع معدلات الرفاهية، وكذلك دعم منتجيها لزيادة الإنتاج والصادرات

[1] تم تقديم البحث في 2020/6/14، وتم قبوله للنشر في 2020/7/8.

[2] مدرس المالية العامة-كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- مصر(amr.sakr@alexu.edu.eg.)

[3] مدرس المالية العامة-كلية التجارة- جامعة الإسكندرية- مصر(mohammed.elsayed@.alexu.edu.eg.)

[4] Gutner, T. (1999). The political economy of food subsidy reform in Egypt. Food consumption and Nutrition Division. International food policy research institute. Discussion paper77, 2.

وتقليل الواردات، ولكن يظل وصول الدعم لمستحقيه وتحقيق المستهدف منه بكفاءة وفعالية من أهم التحديات التي تعترى قضايا الدعم، خاصة في ظل ندرة الموارد الإقتصادية والإرتفاعات الهائلة في أسعار السلع والخدمات عبر العالم والتدهور المستمر فى قيمة العملة المحلية أمام أغلب العملات الأجنبية لبعض الدول وهو ما يعني إرتفاع في فاتورة الدعم الحكومي وربما يكون ذلك الإرتفاع على حساب تقليل أعداد المستفيدين من الدعم أو إنخفاض فى جودة الدعم المقدمة. وهو أمر فى حد ذاته يمثل خطورة إقتصادية وإجتماعية وسياسية فالدعم مهم أيضاً لأغراض تحقيق الأمن والسلم المجتمعى فهناك من ينضم للتنظيمات الإرهابية لمجرد توفير الغذاء الكافى له ولأسرته لا لشىء أخر. ومن ثم تعد برامج الدعم فى حد ذاتها أحد أليات تحقيق الأمن والأمان والسلم والسلام المجتمعى وكذلك القضاء على العنف والتطرف[1].

وتأتى طريقة تقديم ذلك الدعم لأفراد المجتمع فى شكل عينى أم نقدى كقضية محورية شائكة فالأول ينادى به البعض لملائمته فى حال إرتفاع معدل التضخم وإنخفاض قيمة العملة المحلية أمام العملات الاجنبية، والثانى سواء كان مشروط أو غير مشروط ينادى به البعض لإنخفاض تكلفته الإدارية فضلاً عن تجنبه مشاكل عدم وصول الدعم لمستحقيه ففى الوقت الذى يبلغ فيه تعداد السكان لعام 2019 99848720 نسمة فإن 57.2% منهم مرتكزين بالمناطق الريفية، 50.5% منهم مابين أعمار من 0-19 و60-مايزيد عن75 عام، فضلاً عن بلوغ معدل الإعالة الديمغرافى 62 نسمة لكل 100عائل. كما يبلغ معدل التضخم 9.2% طبقاً لأرقام المستهلكين ومعدل البطالة 7.9% للعام ذاته ، فضلاً عن بلوغ نسبة الفقراء 32.5% فى عام 2018/17، كما يمثل الانفاق على الطعام والشراب والمسكن والخدمات والرعاية الصحية والانتقالات ما يعادل 71.7% من إجمالى متوسط إنفاق الفرد للعام ذاته[2]، لذا خصصت الدولة ما يعادل 20.8% من حجم انفاقها العام فى عام 2020/2019 لأغراض الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية، فى حين تعانى ميزانية الدولة من عجز كلى يبلغ 7.2% من الناتج المحلى الاجمالى كما تبلغ نسبتى الدين المحلى والدين الخارجى للناتج المحلى الإجمالى 89.2%[3] و 36% على التوالى فى عام2019/18 كما بلغ عجز الميزان التجارى بنفس العام 38034.4مليون دولار أمريكى[4].

وفى النهاية يعد الدعم في حد ذاته أحد الحلول قصيرة المدى التي لا يجب التخطيط لها على المدى الطويل، لأن زيادة الدعم تدل على زيادة الفقر والمنطقى أنه بعد تحسن أحوال الفقراء وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومى والقضاء على الفقر يكون مستوى الأسعار السائد فى السوق فى مقدور كافة طبقات المجتمع ومن ثم ينخفض الدعم تدريجياً، فالسياسه الإقتصاديه السليمة هى التى تعمل على تخفيض الفقراء إلى أقل حد ممكن وليس علاج الأثار الناجمه عن الفقر فقد يكون تقليص الفقر أجدى من التعامل مع أثاره وإنعكاساته الإقتصادية والإجتماعية.

---

[1] Löfgren, H., & El-Said, M. (2001). Food subsidies in Egypt: reform options, distribution and welfare. Food Policy, 26(1), 81-82.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مصر فى أرقام.

[3] وزارة المالية. (2020/19). البيان المالى لموازنة الدولة.

[4] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مرجع سبق ذكره.

1- 2 مشكلة الدراسة

بناءاً على الزيادة السكانية وإرتفاع معدل الإعالة الديمغرافى وتركز ما يزيد عن نصف السكان بالمناطق الريفية حيث إنخفاض حجم الخدمات المقدمة لهم مقارنة بالمناطق الحضرية وكذلك تركزهم فى الأعمار السنية فى غير سن العمل، فضلاً عن إستحواذ الإنفاق على الطعام والشراب والمسكن والخدمات والرعاية الصحية والانتقالات على ما يزيد عن ثلثى إجمالى متوسط إنفاق الفرد شهرياً، فى ضوء إرتفاع معدلات التضخم والبطالة والفقر بالأخص بمناطق الوجه القبلى والمناطق الريفية وإنخفاض قيمة العملة المحلية أمام أغلب العملات الأجنبية نتيجة قرار الحكومة فى 3 نوفمبر 2016 بتحرير سعر الصرف مما ترتب عليه إرتفاع أسعار أغلب السلع والخدمات. وهو ما يمثل ضرورة حتمية لتقديم الحكومة لبرامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية لتخفيف وطأة بعض الظواهر الإقتصادية والإجتماعية السلبية الواقعة بسب سوء المؤشرات سالفة الذكر. لكن فى الوقت ذاته باتت المخصصات السنوية لتلك البرامج تمثل عبأ جسيماً على ميزانية الدولة فى ضوء إرتفاع نسبتى الدين المحلى والدين الخارجى للناتج المحلى الإجمالى وكذلك عجز الميزان التجارى. وهو ما يتوجب اعادة النظر مرة أخرى فى فعالية برامج الدعم المقدمة أملاً فى تحقيق وصول الدعم لمستحقيه من ناحية وتخفيف وطاة الأعباء المالية على ميزانية الدولة وتحسين مؤشرات المالية العامة من ناحية أخرى. لذا تسعى الورقة الإجابة على التساؤلات الاتية:

- هل تغير هيكل بنود ومخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية خلال 2007/06-2020/19 ، وهل هذا التغيرفى صالح أم غير صالح القطاع العائلى/ القطاع الانتاجى؟
- هل إستفادات منظومة الدعم الغذائى الحالية من عيوب المنظومة السابقة وهل لا تزال تلك المنظومة الجديدة تعانى من أوجه قصور؟

1-3 هدف الدراسة

تهدف الورقة الى تحليل هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال الفترة من 2007/06-2020/19 للوقوف على التغيرات فى بنود ومخصصات وحجم تلك البرامج وتحديد إتجاهها العام ومدى توجها نحو القطاع العائلى أم الإنتاجى وكذلك توجها نحو كل طبقات القطاع العائلى أم بعض طبقاته فقط . وكذلك تقييم مدى فعالية برنامج الدعم الغذائى الجديد.

1-4 منهجية الدراسة ومصادر البيانات

في سبيل تحقيق هدف الدراسة ينتهج المنهج الوصفى التحليلى لدراسة هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية الحكومية للفترة من 2007/06-2020/19 من خلال إستعراض مخصصات وبنود تلك البرامج الفعلية قدر الإمكان وفى حالة عدم توافرها يستعان بمخصصات مشروع الموازنة، والمنهج الاستقرائى لبحث ودراسة مشكلات برنامج الدعم الغذائى ومدى نجاحه. وذلك لإختبار الفروض الأتية:

- تغير هيكل بنود ومخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال 2007/06-2020/19 فى صالح القطاع العائلى على حساب القطاع الإنتاجى.

- استفادات منظومة الدعم الغذائى الحالية من عيوب منظومة الدعم الغذائى السابقة.
- لا تزال منظومة الدعم الغذائى الحالية تعانى من أوجه قصورعدة.

وتحصل المعلومات والبيانات اللازمة لتحقيق ذلك من البيانات الكمية والكيفية الواردة فى الوثائق والتقارير والمواقع الإلكترونية الدولية والمحلية كالبنك الدولى، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، وزارة المالية، وزارة الكهرباء، صندوق النقد العربى وكذلك البيانات الواردة فى الدراسات والأبحاث السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة.

1- 5 خطة الدراسة

في حدود منهجية الدراسة، وعلى ضوء الهدف السابق ذكره تتناول الورقة ما تبقى على النحو التالى: 2-1 الدراسات السابقة، 2-2 هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية وتحليل اتجاهاتها، 2-3 تقييم مدى فاعلية برنامج الدعم الغذائى، 2-4 نتائج وتوصيات الدراسة، وأخيراً الدراسات المستقبلية.

2- الإطار التطبيقى للدراسة

2-1 الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات التى تطرقت لتقييم برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية ككل مثل:

1-1-2 فى دراسة بعنوان "سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية"[1] هدفت إلى دراسة برامج الدعم المطبقة في الدول العربية وإنعكاساتها على الموازنة العامة، مستخدمة منهج الإستبيان. خلصت إلى أنه رغم الفعالية النسبية لسياسات الدعم المطبقة بالدول العربية في تحقيق أهدافها على المدى القصير، إلا أن الإستمرارفى تطبيقها ترتب عليه عدة أثار سلبية تمثلت في زيادة إستهلاك السلع والخدمات التي يشملها الدعم، تسريع وتيرة نمو النفقات العامة، التشوهات السعرية، تشجيع تهريب السلع عبر الحدود. وفى ظل العوائق المالية التي تشهدها الإقتصادات العربية مؤخراً بات من الصعب الإستمرار في تمويل تطبيق تلك البرامج التى أصبت تزاحم تمويل الإستثمارات العامة فى مجالات الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية. وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل شبكات الضمان والحماية الإجتماعية لحماية محدودى الدخل من الأثار السالبة لإصلاحات الدعم المطبقة وتحسين آليات الإستهداف.

[1] اسماعيل، طارق (2018). سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربى. دراسات إقتصادية 44، 1-55. وهناك أيضاً بعض الدراسات التى اتفقت مع هذه الدراسة مثل:

- نوير، طارق(2008). إصلاح انظمة الدعم فى الإقتصاد المصرى. مؤتمر معهد التخطيط القومى: نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثرعدالة للدخل فى الإقتصاد المصرى، 151-100.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.(2008). الدعم السلعى.. حقائق الوضع المحلى والدولى والآليات المقترحة للإصلاح. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية ،213-218.

2-1-2 فى دراسة بعنوان "نظام الدعم النقدى المشروط وعدالة توزيع الدخول"[1] هدفت إلى إقتراح مجموعة من الضوابط التى من شأنها زيادة فاعلية الدعم النقدى المشروط فى حالة تطبيقه وكذلك تقييم المنظومة الحالية للدعم مستخدمة المنهج الوصفى التحليلى. وخلصت إلى عدم كفاءة سياسات الدعم المطبقة حاليا الأمر الذى يعد مدعاة للإنتقال لتطبيق برامج الدعم النقدى المشروط، واقترحت الدراسة مجموعة من الآليات التى من شأنها تطبيق ذلك النموذج من الدعم فى ضوء بعض الخبرات الدولية مثل البرازيل،المكسيك، ايران، ماليزيا، الهند، بنجلاديش والولايات المتحدة الامريكية.

ولكن لم تتطرق تلك الدراسات لتوضيح تطورات هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية ولا إلى توضيح الأنصبة النسبية لمخصصات القطاعين العائلى والإنتاجى. وهناك مجموعة أخرى تطرقت الى تقييم أكثر من برنامج للدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية مثل:

2-1-3 فى دراسة بعنوان "حول قضية الدعم"[2] هدفت إلى تقييم إصلاحات دعمى السلع الغذائية والسلع البترولية مستخدمة المنهج الوصفى التحليلى، خلصت إلى أن برنامج الدعم يستحوذ على 25% من الإنفاق الحكومى وهو ما يعد عقبة فى سبيل تقليل العجز ويحد من قدرة الدولة على الإستثمار العام، كما يسهم إرتفاع تكلفة الوساطة بين سعر الإنتاج وسعربيع التجزئة ووجود إحتكارفي مجال التوزيع وإستيراد السلع الأساسية وقلة منافذ التوزيع وعدم إنتشارها جغرافياً بما يتناسب مع توزيع السكان مما يرفع معها تكلفة النقل فى إرتفاع سعرالسوق بالنسبة للسلع الأساسية محل الدعم وخارجه مما يؤدى إلى إنخفاض القوة الشرائية لفئات كبيرة من السكان وإنخفاض دخلهم الحقيقي فيزيد بالتالي عدد السكان المستحقين للدعم. كما تعد الزيادة السكانية خاصة فى الطبقات المتوسطة والفقيرة من أخطرالتحديات التي تزيد من تعقد مشكلة الدعم. وأوصت الدراسة بضرورة الإنتقال التدريجى من الدعم العينى الى الدعم النقدى ولكن وفى الأجل القصير لابد من زيادة منافذ التوزيع وكسر الإحتكار وتطوير وسائل النقل الرخيصة مثل السكك الحديدية وربط الطرق لتقليل المسافات ومن ثم تقليل تكلفة النقل بدلاً من زيادة مخصصات دعم المواد البترولية مع زيادة الإستثمارات الزراعية والتوجه نحو تطبيق سياسة الإنتاج المحلى محل الواردات وتقديم الحوافز المالية للتشجيع على تنظيم النسل.

[1] أبو زيد، مها محمود (2019) نظام الدعم النقدى المشروط وعدالة توزيع الدخول. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 56(3)، 186-153.

[2] أبو العينين، سهير(2017). حول قضية الدعم. أراء فى قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومى،6. وهناك أيضاً بعض الدراسات التى اتفقت مع هذه الدراسة مثل:

- The Egyption center for economic studies. (2010). The Subsidy System in Egypt: Alternatives for Reform. Policy view point, 25, 1-8.
- Ghoneim, A. (2014). Egypt and subsidies: A country living beyond its means. Middle East Institute [Online]. Available:http://www.mei.edu/content/egypt-and-subsidies-country-living -beyond-its-means [June/23,2020].

ولكن لم توضح تلك الدراسات مدى تطور صانعى السياسات فى تلافى أخطاء المنظومات السابقة للدعم. وهناك مجموعة أخرى تطرقت إلى تقييم برنامج دعم السلع الغذائية فقط بعضاً منها إستهدف المنظومة القديمة مثل:

4-1-2 فى دراسة بعنوان "The political economy of subsidy reform in Egypt"[1] مستخدمة المنهج الوصفى التحليلى، هدفت إلى دراسة الإقتصاد السياسى لإصلاح برامج الدعم الغذائى، وخلصت إلى أنه يوجد في مصر برنامج كبير لدعم المواد الغذائية أنشأ شبكة أمان إجتماعي فعالة نسبيًا، ولكنه إستنزف أيضاً موارد الميزانية وغير موجه للفقراء، وهناك دليل على تسرب كبير للأغذية المدعومة قبل وصولها إلى المستهلكين ؛ وتشويه قطاعات القمح والطحين المحلية . واقترحت الدراسة تسعة أصلاحات لرفع كفاءة تلك البرامج مع توضيح المزايا والمساوئ الإقتصادية والسياسية لكل منها ولكن الحل الذى لديه أكبر فرصة للنجاح هو ذلك الذى يقلل من وصول الأغنياء مع زيادة وصول المحتاجين مع الأخذ فى الإعتبار توقيت مناقشة وتطبيق ذلك الحل.

5-1-2 فى دراسة بعنوان"تطوير منظومة الإستهداف لبطاقات السلع التموينية فى جمهورية مصر العربية"[2] هدفت الى إقتراح آلية لتطوير منظومة الدعم الغذائى فى مصر- وتحسين آلية إستهداف الأسر المستحقة للدعم الغذائى مستخدمة المنهج التجريبى من خلال ثلاث نماذج إنحدار خطى ولوجيستى وترتيبى، وخلصت الدراسة الى أن التخلص من غير المستحقيين لبطاقات التموين أسهل من تضمين كل المستحقيين لنظام الدعم، كما يؤدى التصنيف الصحيح لغير الفقراء الى تقليل الفاقد بمنظومة الدعم. وأوصت الدراسة بضرورة الأخذ فى الإعتبار النطاق الجغرافى لعملية الإستهداف وضرورة إعداد نماذج مفصلة لأسر كل منطقة جغرافية على حدة لما يتيح من دقة أعلى فى عمليات حصر وتحديد المستحقيين للدعم.

6-1-2 فى دراسة بعنوان"the other side of Egypt's baladi breadsubsidy،Half-baked"[3] هدفت إلى إجراء دراسة على الوسطاء في نظام دعم الخبز البلدي ثم تحديد مصالحهم المكتسبة في سلسلة التوريد مستخدمة منهج الإستبيان. وخلصت إلى أن مصر أكبر مستهلك للخبز في العالم بمعدل سنوي 180-210 كجم للفرد فى حين المتوسط العالمي 70-80 كجم، إن عمل سلسلة توريد الخبز البلدي هو صورة مصغرة لكل ما هو خطأ في الاقتصاد السياسي المصري حيث يعكس هيكل الدولة

---

[1] Gutner, T. (1999). Op Cit, 1-51.

[2] جاد الله، مى وعبد المجيد، إيناس على وإبراهيم، هند (2014). تطوير منظومة الإستهداف لبطاقات السلع التموينية فى جمهورية مصر- العربية. مركز العقد الاجتماعى،12-1. وهناك أيضاً بعض الدراسات التى اتفقت مع هذه الدراسة مثل:

- Adams, R. (2000). Self-targeted subsidies: The distributional impact of the Egyptian food subsidy system. Policy research working paper2322. World Bank Publications, 1-42.

[3] Kamal, O. (2015). Half-baked, the other side of Egypt's baladi bread subsidy. Barcelona, Spain: Center for International Affairs, 1-99.

وهناك أيضاً بعض الدراسات التى أتفقت مع نتائج هذه الدراسة مثل:

- Salama, A. (2012). Bread subsidies in Egypt, Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 3(4),677-704.

المركزي، الطبيعة البيروقراطية، القطاع العام المتضخم وإنحراف الهيكل الريعي حيث أن الوسطاء يميلون إلى لعب دور أكثر بروزًا في المراحل المختلفة لسلسلة التوريد إعتمادًا على سلطتهم، خاصة وأن البعض قادر على تحويل أو عرقلة توزيع موارد الدولة من خلال ممارسة سلطتهم على الجهات الفاعلة الأخرى. وكذلك عرقلة أي محاولة لإصلاح نظام الدعم بشكل جذري ومن ثم تحولت الموارد التي كانت تهدف في البداية لدعم المنتج النهائي (الخبز البلدي) إلى دعم سلسلة التوريد بأكملها وتشويه السوق المحلية.

والبعض الأخر أهتم بمقارنة برامج الدعم الغذائى الجديدة بالقديمة مثل:

7-1-2 فى دراسة بعنوان[1] " The Political Economy of Food Subsidy Reforms in Egypt since 2000s: Swinging between universalism and targeting?" هدفت إلى رصد التغيرات فى برنامج دعم الغذاء خلال الفترة 2008-2015، مستخدمة المنهج الوصفى التحليلى. وخلصت إلى أن نظام الدعم الشامل يقدم شبكة أمان دنيا لعدد كبير من السكان ذوى الدخل المحدود وهو ما يشكل أساس نظام الرفاه المصري، ولكن عانت برامج دعم الغذاء السابقة من عدم إستهداف المستفيدين، التسرب في سلسلة التوريد وهدر المواد المدعومة أثناء التخزين خاصة القمح، ورغم التغييرات الجذرية في منظومة الدعم الغذائى من 2008-2013 إلا أنه بدءاً من 2014 تم تحسين عمليات الإستهداف وزيادة العناصر المدعومة و تطوير قاعدة بيانات المستفيدين من خلال إدخال البطاقات الذكية والبرامج الأخرى مثل التحويل النقدي المشروط). وأوصت الدراسة بضرورة معالجة المشاكل المرتبطة بالبطاقة الذكية الجديدة وأن المزيد من تحسين الإستهداف هو أكثر خيارات السياسة العامة كفاءة وفعالية أسوة بالتجربة المكسيكية التى نجحت في التركيزعلى المستفيدين الحقيقيين المحتاجين.

ولكن لم توضح تلك الدراسات مدى إستفادة البرامج الجديدة لدعم السلع الغذائية من أوجه قصور البرامج السابقة وكذلك مدى فعالية تلك المنظومة الجديدة. لذا تضيف تلك الدراسة رصد التغيرات فى سياسات وبرامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية الحكومية خلال الفترة من 2007/06-2020/19، من حيث البرامج الجديدة واتجاهات والنصيب النسبى لتلك البرامج نحو القطاعين العائلى والإنتاجى مع تقييم فعالية برنامج دعم السلع الغذائية الجديد ومدى استفادته من أخطاء المنظومة السابقة.

[1] Ido, Y. (2018). The Political Economy of Food Subsidy Reforms in Egypt since 2000s: Swinging between universalism and targeting? Institute of Developing Economies, 1-25.

2-2 هيكل برامج الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال الفترة من 2020/19-2007/06 وتحليل إتجاهاتها

تقدم الحكومة برامج دعم ومنح ومساعدات ومزايا إجتماعية لأفراد المجتمع مستهلكين ومنتجين لأغراض اجتماعية كمساندة الطبقات الفقيرة وغير القادرين وإقتصادية لتشجيع الانتاج وسياسية فى المقام الاول لتحقيق الإستقرار.

خلال الفترة من 2020/19-2007/06 بلغ متوسط مبالغ الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية 195.8 مليار جنيه بحد أقصى 329.4 مليار جنيه فى 2017/16 وحد أدنى 58.4 مليار جنيه فى 2007/06. وبتقديرمعادلة الإتجاه العام الخطية[1] يتضح أن مبالغ الدعم زادت خلال تلك الفترة بمقدار 1.6مليار جنيه سنوياً ، كما يشير معامل التحديد إلى أن 93% من التغيرات الحادثه فى مبالغ الدعم تعود إلى مجموعة من العوامل التى ينعكس تأثيرها عبر متغير الزمن وذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.001،0.01،0.05. كما بلغ متوسط تلك المخصصات من إجمالى الإنفاق العام خلال تلك الفترة 28.6% بحد أقصى36.1% فى 2009/08 وحد أدنى 20.8% فى 19/ 2020 وذلك كما يتضح من الشكلين التاليين، مع الأخذ فى الإعتبار أن الزيادة فى تلك المخصصات سنوياً لا تعى بالضرورة زيادة المبالغ المخصصة لبنود الدعم أو زيادة عدد المستفيدين وإنما قد يرجع الامر الى إضافة بنود جديدة أو إرتفاع أسعار السلع أو الخدمات المدعمة مع ثبات عدد المستفيدين وربما انخفاضهم، والعكس صحيح.

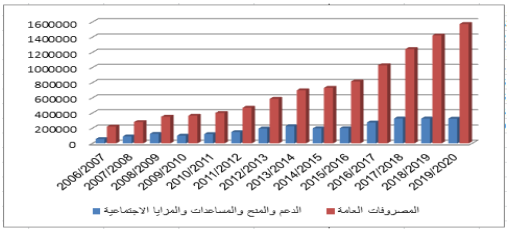

شكل1: مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية والمصروفات العامة خلال 2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى: وزارة المالية. (06/2007-19/2020). البيان المالى لموازنة الدولة.

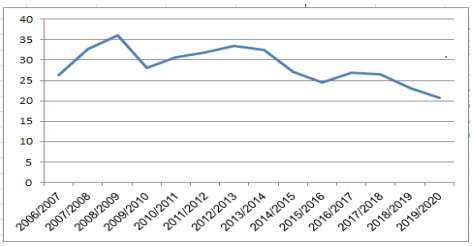

شكل 2: نسبة مخصصات الدعم من الانفاق العام خلال 2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى: وزارة المالية. (2020/19-2007/06). البيان المالى لموازنة الدولة.

فيتضح من تطور بنود ومخصصات تلك البرامج على مدى فترة الدراسة أنه بعد أن كانت مخصصات الدعم تبلغ 12 بند ومخصصات المزايا الإجتماعية تبلغ 3 بنود بخلاف بنود: المنح والمساعدات، البنود الأخرى، المتطلبات الإضافية والإحتياطية فى 2007/06، بلغت تلك المخصصات 25 بند للدعم و5 بنود للمزايا الإجتماعية بخلاف بنود: المزايا الإجتماعية الأخرى، المنح والمساعدات، البنود الأخرى، المتطلبات الإضافية والإحتياطية، الإعتمادات الإجمالية المدرجة بموازنات الجهات فى 2020/19. كما تمثلت أهم المخصصات فى

[1] كما يتضح من المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (1) بالملحق

2007/06 على الترتيب فى المواد البترولية (62%)، السلع التموينية (16%)، الكهرباء (5%)، المنح والمساعدات (3%)، تنشيط الصادرات (3%)، إسكان محدودى الدخل (2%)، علاج مواطنى الدولة (2%) بمعنى أن مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية اقتصر ما يقارب من 78% منها على بندين فقط هم المواد البترولية، السلع التموينية، ومثلت المنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية نسب متدنية من تلك المخصصات، بينما تمثلت أهم المخصصات فى 2020/19 على الترتيب فى السلع التموينية (29%)، مساهمات فى صناديق المعاشات (27%)، السلع البترولية (17%)، المنح والمساعدات (4%)، تنشيط الصادرات(2%)، علاج مواطنى الدولة (2%) بمعنى أن مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية اقتصر ما يقارب من 73% منها على 3 بنود هم السلع التموينية، مساهمات فى صناديق المعاشات، السلع البترولية ومثلت المنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية نسب مهمة من تلك المخصصات مما يعنى تفضيل الدولة للهدف الإجتماعى (تدعيم مظلة الحماية الاجتماعية لبعض طبقات القطاع العائلى) على حساب الهدف الإقتصادى (دعم القطاع الانتاجى).

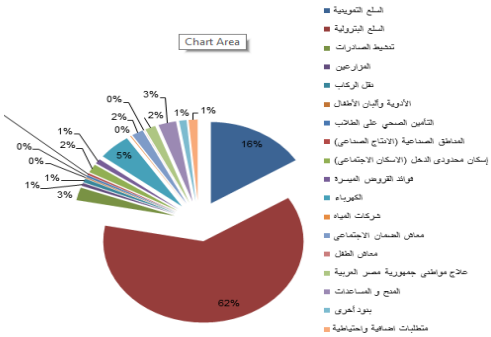

شكل 3: توزيع بنود الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية فى 2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

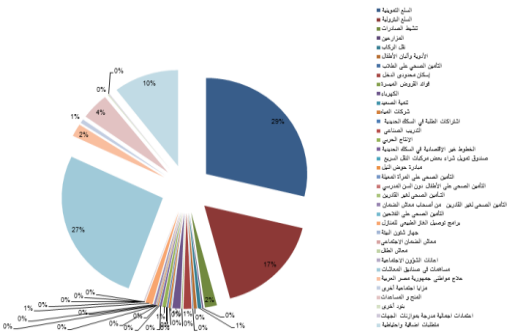

شكل 4: توزيع بنود الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية فى 19/ 2020

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

ومن الجدول رقم (2) بالملحق يتضح أن هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية على مدى الفترة الزمنية 2020/19-2007/06 يتضمن الأتى:

1-2-2 مخصصات الدعم

2-1-2-2دعم موجه للقطاع العائلى

من المفترض أن يسهم هذا الدعم فى زيادة الدخل الحقيقى (القوة الشرائية) لأفراد الطبقات التى تحصل عليه بإعتباره يوفر بعض أنواع السلع/ الخدمات بأسعار أقل من سعرها الحقيقى ومن ثم تستطيع تلك الطبقات إستخدام ذلك الوفر فى الحصول على سلع وخدمات أخرى أو حتى ادخاره.

أ- دعم سلعى

- دعم السلع التموينية: وسوف نتناوله بشىء من التفصيل بعد ذلك.

- دعم الأدوية وألبان الأطفال: يتمثل في تحمل الدولة الفرق بين تكلفة إستيراد بعض الأدوية[1] وألبان الأطفال وبيعها في السوق المحلي بأسعار تقل عن تكلفة إستيرادها في السوق المحلي، وقد أخذت مخصصاته فى التقلب سنوياً بين الزيادة والإنخفاض وفى بعض الأحيان الثبات، بمتوسط خلال فترة الدراسة 418.6 مليون جنيه وحد أقصى1.5 مليار جنيه فى 2019/18 و2020/19 وحد أدنى91 مليون جنيه فى 2010/09 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (5). ويعاب عليه أنه موجه لكافة أفراد القطاع العائلى بدون تمييز وإن كان يمكن تبريرعدم التمييز فى أنه موجه لرفع القدرات الصحية لأفراد المجتمع ومن ثم اتاحته لكل الأفراد أمر ضرورى لتحسين الأحوال الصحية وخاصة الأطفال والتى من شانها تحسين الانتاجية بالمجتمع.

- دعم إسكان محدودي الدخل: يتمثل في توفير أراضي بأسعار مخفضة لبناء مشروعات الاسكان الإجتماعى لمحدودي الدخل[2] علاوة على تحمل مبلغ من 10000[3] - 15000[4] جنيه مصري من تكلفة كل وحدة من وحدات الإسكان المقدمة فى ظل المشروع القومى للإسكان الإجتماعى 2005-2011 ثم إرتفعت إلى 25000 جنيه لكل وحدة فى مشروع الإسكان الإجتماعى 2012-2017[5] وماتلاهم من برامج. وفى إطار ذلك خصص دعماً جديداً وهو صندوق دعم نشاط التمويل العقارى الذى بدأت مخصصاته من عام 2013/12 بغرض دعم محدودى الدخل فى الحصول على المسكن الملائم من ناحية ودعم الاستثمار فى سوق التمويل العقارى من ناحية أخرى وتتراوح قيمة الدعم ما بين 10 آلاف و25 ألف جنيه من قيمة الوحدة حسب دخل المستفيد حيث تزيد قيمة الدعم كلما قل الدخل والعكس، فضلاً عن أن دعم فؤائد القروض الميسرة جزءاً منه يهتم أيضاً بتوفير المسكن الملائم لمحدود الدخل. وقد تقلبت مخصصات ذلك الدعم بين الإرتفاع والإنخفاض نتيجة عدد الوحدات السكنية التى يتم إنشأها وبيعها سنويا بمتوسط 988.1 مليون جنيه وحد أقصى 3.9 مليار جنيه فى 2020/19 وحد أدنى صفر جنيه فى 2015/14 و 2017/16، 2018/17، 2019/18 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (6). ويعاب عليه أنه يذهب لغير مستحقيه حيث أن أسعار الوحدات السكنية لاتتناسب مع مستويات دخول الطبقات الأكثر فقراً[6].

ب- دعم خدمى

- دعم التأمين الصحي على الطلاب: يتمثل في دعم توفير الخدمة الصحية لطلاب المدارس ورياض الأطفال المملوكة للدولة والمدارس الخاصة المعانة والمعاهد الأزهرية، بمعدل12 جنيه للطالب لعدد 19 مليون ثم

---

[1] مثل الأنسولين، أيودات البوتاسيوم

[2] سواء وحدات تمليك أو مشروعات البناء الذاتى من قبل المستفيدين مثل مشروعات ابنى بيتك، الأولى بالرعاية، القرى الأكثر فقراً، بيت العائلة، البيت الريفى ، أو حتى وحدات الايجار.

[3] إذا كانت الوحدة تم بنائها بواسطة القطاع الخاص وعادة لا يصاحبها دعم فى أسعار الفائدة على قروض تمويلها التى تستمر من سنة الى 10 سنوات.

[4] إذا كانت الوحدة تم بنائها بواسطة القطاع العام وعادة يصاحبها دعم فى أسعار الفائدة على قروض تمويلها حيث يدفع المستفيد 7.5% وتتحمل الدولة النسبة الباقية علاوة على سداد القرض على 20 عاماً بعد سداد المستفيد 5000 جنيه كدفعة مقدمة.

[5] علاوة على دعم فى أسعار الفائدة على قروض تمويلها حيث يدفع المستفيد من7.5%-5 وتتحمل الدولة النسبة الباقية علاوة على سداد القرض على 20 عاماً بعد سداد المستفيد 16% من قيمة الوحدة جنيه كدفعة مقدمة.

[6] For more look at: Elsayed, M. & Mahmoud, A. (2020). Overview of social housing provision in Egypt. Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, 57(2), 207-243.

ارتفع 23.4 مليون طالب فى 2020/19[1]. وقد تقلبت مخصصاته بين الزيادة والنقصان نتيجة زيادة مساهمة الدولة لكل طالب وتغير أعداد الطلاب سنوياً بمتوسط 319.2 مليون جنيه بحد أقصى 811 مليون جنيه فى 2018/17 وحد أدنى207 مليون جنيه فى 2008/07 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (7). ويعاب عليه أنه موجه لكافة الطلاب دون تمييز بين طلاب المدارس الحكومية التى لا تتجاوز مصاريفها الدراسية عن 1500 جنيه فى المتوسط سنوياً وبين المدارس الخاصة التى يصل فى بعضها متوسط الرسوم الدراسية سنوياً إلى ما يزيد عن 20000 جنيه وإن كان يمكن تبرير عدم التمييز أنه موجه لرفع القدرات الصحية للطلاب ومن ثم إتاحته لكل أفراد المجتمع أمر ضرورى لتحسين الأحوال الصحية والتى من شانها تحسين قدراتهم وإستيعابهم خلال فترة التعليم .

- تم استحداث حزمة من برامج الدعم التى تدعم تقديم الخدمات الصحية للفئات الأقل دخلاً بالقطاع العائلى وتتمثل فى[2]:

- التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسى: بدأت مخصصاته من 2013/12 طبقا للقانون رقم 86 لسنة 2012 حيث تتحمل الدولة 12 جنيه ثم أصبحت 15 جنيه سنوياً عن كل طفل من عمر يوم واحد وحتى دون السن المدرسى لعدد 14 مليون ثم أصبحت 15.5 مليون طفل فى 2019/18 ويتحمل ولى الأمر 5 جنيه سنويا عن طفله. ويزداد أو ينخفض هذا الدعم مع زيادة أو إنخفاض عدد المنضمين تحت مظلة هذا التأمين.
- التأمين الصحى على المرأة المعيلة: بدأت مخصصاته من 2013/12 طبقا للقانون رقم 23 لسنة 2012 حيث تتحمل الدولة 200 جنيه سنوياً عن كل إمرأة ليس لديها عائل وتعول أطفال لعدد520 ألف ثم أصبحت 830 ألف امرأة معيلة فى 2020/19 ويزداد أو ينخفض هذا الدعم مع زيادة أو إنخفاض عدد المنضمين تحت مظلة هذا التأمين.
- التأمين الصحى لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعى: ظهر كمخصص موازنة فى 2016/15 وتم تطبيقه فى الاقصر وأسوان فقط من 2015/1/1 ثم قنا وأسيوط وسوهاج فى 2015/3/1 وجارى التوسع فى تطبيقه لباقى المحافظات حيث تقدم خدمات التأمين الصحى بالمجان[3] من خلال بطاقة التموين الذكية، ويستبعد المنتفعين به من برنامج العلاج على نفقة الدولة.
- التأمين الصحى لغير القادرين (التأمين الصحى الشامل): صدر بموجب القانون رقم 2 لسنة 2018 وهو إلزامى على كل المواطنين ولكن تتحمل الدولة قيمة إشتراكات غير القادرين بمن فيهم المتعطلون عن العمل،غير القادرين وغير المستحقين أو المستنفذين لمدة إستحقاق تعويض البطالة وكذلك كل فرد من أفراد أسرهم المعالين.
- التأمين الصحى على الفلاح: ظهر كمخصص موازنة فى 2017/16 حيث تتحمل الدولة 200 جنيه سنوياً عن كل فرد لعدد 500 ألف فرد فى 2020/19.

[1] وزارة المالية. (06/2007-19/2020). البيان المالى لموازنة الدولة.
[2] المرجع السابق ذكره مباشرة.
[3] توفير الأدوية والكشف بالمستشفيات العامة والوحدات الصحية.

- دعم اشتراكات الطلبة في السكك الحديدية: يتمثل في تحمل الدولة الفرق بين تكلفة تقديم خدمة النقل بالسكك الحديدية لطلاب المدارس والجامعات وبين الإشتراكات الفعلية التي يدفعها الطلاب. وقد تقلبت مخصصاته بين الإرتفاع والإنخفاض نتيجة تغير عدد الطلاب ومن ثم مبالغ الإشتراكات سنوياً حسب عدد الملتحقين بالتعليم بمتوسط 198.7 مليون جنيه بحد أقصى360 مليون جنيه فى 2008/07 وحد أدنى 93 مليون جنيه فى 13/ 2014 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (8). ويعاب عليه أنه موجه لكل الطلاب بكافة الفئات المجتمعية دون تمييز بين الطبقات التى ينتمى إليها الطلاب.
- دعم نقل الركاب: يتمثل في تغطية جزء من العجز المالي المحقق لدى هيئتي نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية والناتج من توفير خدمة النقل بأقل من تكلفتها الإقتصادية. وقد أخذت مخصصاته فى التزايد سنوياً نتيجة زيادة عدد خطوط نقل الركاب نتيجة التوسعات العمرانية بإستثناء ثباته فى 2020/19 بمتوسط 1.2مليار جنيه بحد أقصى 1.9 مليون جنيه فى 2019/18 و2020/19 وحد أدنى441 مليون جنيه فى 2007/06 كما يتضح من الشكل رقم (9). ويعاب عليه أنه موجه لكافة أفراد القطاع العائلى دون تمييز.
- دعم الخطوط غير الإقتصادية في السكك الحديدية: يتمثل في تغطية خسائر هيئة سكك حديد مصر الناتجة من تشغيل بعض الخطوط غيرالإقتصادية[1]. وقد تقلبت مخصصاته بين الإرتفاع والإنخفاض بمتوسط 652 مليون جنيه وحد أقصى 1 مليار جنيه فى 2019/18 و2020/19 وحد أدنى صفر جنيه فى 2008/07 كما يتضح من الشكل رقم (10).
- تم استحداث برنامج لدعم خدمة النقل وهو دعم اشتراكات الطلاب بمترو الانفاق: بدأ من 2016/15 ويتمثل في تحمل الدولة الفرق بين تكلفة تقديم خدمة النقل بمترو الأنفاق لطلاب المدارس والجامعات وبين الإشتراكات الفعلية التي يدفعها الطلاب. ويعاب عليه أنه موجه لكل الطلاب من جميع الفئات المجتمعية دون تمييز بين الطبقات التى ينتمى إليها الطلاب.

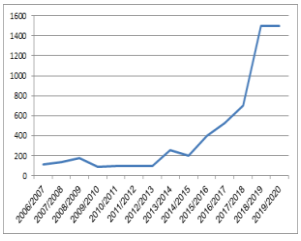

شكل 5: مخصصات دعم الأدوية وألبان الاطفال خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول2 بالملحق

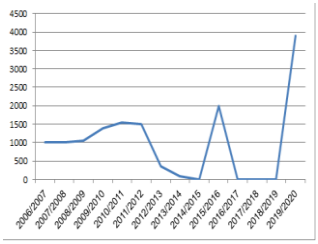

شكل 6: مخصصات دعم إسكان محدودى الدخل خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

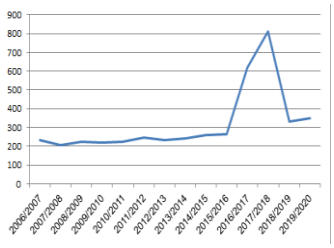

شكل 7: مخصصات دعم التأمين الصحى على الطلاب خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

[1] حيث لدى الهيئة 840 قطار للمسافات القصيرة و76 قطار للمسافات الطويلة بإجمالى 27480 قطار/رحلة شهرياً، انظر: المرجع السابق ذكره مباشرة

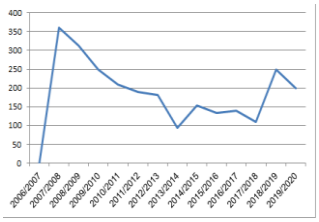

شكل 8: مخصصات دعم اشتراكات الطلبة فى السكك الحديدية خلال2020/19-2008/07

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

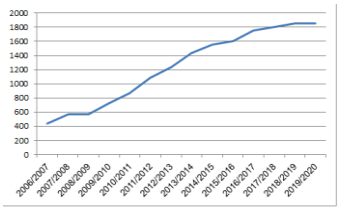

شكل 9: مخصصات دعم نقل الركاب خلال2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

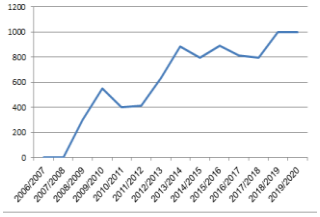

شكل10: مخصصات دعم الخطوط غير الأقتصادية في السكك الحديدية خلال2020/19-2008/07

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

2-1-2-2 دعم موجه للقطاع الانتاجى

ومن المفترض أن يسهم هذا النوع من الدعم فى تخفيض تكاليف الكيانات الإقتصادية التى تحصل عليه بإعتباره يوفر بعض أنواع السلع/ الخدمات بأسعار أقل من سعرها الحقيقى أو مبالغ نقدية ومن ثم تستطيع إستخدام ذلك الوفر فى الحصول على سلع وخدمات أخرى أو حتى إدخاره أو إستثماره.

أ- دعم سلعى

- دعم صندوق تحويل شراء بعض مركبات النقل السريع: بدأ فى 2011/10 وفقاً لقرارات رئيس مجلس الوزراء 47 لسنة 2009، 3184 لسنة 2010 ويتمثل في تحمل الدولة الضريبة الجمركية على مكونات السيارة المستوردة بمقدار1000 جنيه أوالضريبة الجمركية على السيارة المستوردة بمقدار8000 جنيه وضريبة المبيعات (القيمة المضافة حالياً) على السيارة المستوردة أو المجمعة محلياً بمقدار من 5000-9500-8300 والمستخدمة فى نقل الركاب بنظام الأجرة (Taxi) في إطار مشروع إحلال سيارات الأجرة القديمة بأخرى جديدة[1] من أجل تحسين صورة السياحة والحد من التلوث الناتج من إستعمال سيارات متهالكة داخل المدن[2]. وخلال الفترة 2020/19-2011/10 تقلبت مخصصاته بين الزيادة والإنخفاض عام

[1] حيث يقوم صاحب السيارة القديمة التى مر عليها أكثر من 20 عاماً بتخريد سيارته مقابل 5 آلاف جنيه تخصم من ثمن السيارة الجديدة التى يحصل عليها على أن يدفع قسط شهرى يتراوح من 784 جنيه إلى 1795 جنيه لمدة تتراوح من 5-7 سنوات لأحد البنوك ويتم وضع إعلان على سيارته لأحد الشركات مقابل دفع الأخيرة مبلغ 550 جنيه شهرياً للبنك و100 جنيه شهرياً للسائق وبذلك يكون مالك السيارة قد حصل على السيارة بسعر أرخص من سعرها بمقدار يتراوح من25% إلى 30% ويكون البنك استفاد من مبالغ الإعلانات بمقدار النقص فى معدلات الفائدة التى يمنحها على تمويل السيارات عن تلك السائدة. أنظر:

- وزارة المالية (2010). دليل إرشادي حول مشروع إخراج سيارات التاكسي القديمة من الخدمة وإحلالها بسيارات جديدة. تم الإسترجاع فى 01/10/2010 على الرابط

http://www.mof.gov.eg/Arabic/%d8%a3%d9%86%d8%b4%d8%b7%d9%87%20%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d9%87/Pages/Registering_for_taxi.aspx.

- Ministry of Finance (2009). Framework Environmental and Social Assessment for EGYPT Vehicle Scrapping and Recycling Program. Executive Summary [Online]. Available:http://mof.gov.eg/english/mofnews/media/releas-a-9-4-09.htm.[December/21, 2009]

[2] وزارة المالية.(06/2007-19/2020).مرجع سبق ذكره.

بعدعام نتيجة تغير عدد السيارات التى يتم إحلالها سنوياً[1] بإستثناء2016/15 حدث إنخفاض متوالى و 2020/19 حدث إرتفاع متوالى بمتوسط 194.6 مليون جنيه بحد أقصى 409 مليون جنيه فى 2012/11 وحد أدنى 5 مليون جنيه فى 2018/17 كما يتضح من الشكل رقم (11). ويعاب عليه أنه موجه بشكل غير مباشر لمستوردى السيارات ومجمعى السيارات فى الوقت ذاته دون تمييزبينهم.

ب- دعم خدمى

- دعم المناطق الصناعية: بدأت مخصصاته من 2007/06 ويتمثل في انشاء وتقديم خدمات البنية الأساسية للمناطق الصناعية (الترفيق) (مياه – صرف صحي – صرف صناعي – طرق اتصالات – كهرباء – غاز طبيعي) إلى أقرب نقطة ممكنة من حدود الأرض التي تم تخصيصها للمستثمر مجاناً أو بمبالغ أقل من تكلفتها الحقيقية لعدد 35 منطقة صناعية على مستوى 23 محافظة وذلك من أجل زيادة قدرة تلك المناطق على جذب الاستثمارات وزيادة تنافسية الإستثمارات القائمة بها إعمالاً للقرار الجمهورى رقم 35 لسنة 2005 من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية وصندوق دعم وترفيق وتطوير المناطق الصناعية التابع لها[2]. وقد تقلبت مخصصاته بين الإرتفاع والإنخفاض بمتوسط 508.8 مليون جنيه وحد أقصى 1.6 مليار جنيه فى 2014/13 وحد أدنى صفر جنيه فى 2019/18 و 2020/19 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (12). ولكن لازالت تكاليف تأسيس المصانع مرتفعة نتيجة لأن الهيئة العامة للتنمية الصناعية لا تقوم بإمداد المرافق إلى داخل الأرض مما يؤدي إلي تحمل أصحاب المصانع تكاليف إضافية تقدر بملايين الجنيهات[3].
- دعم التدريب الصناعي: بدأت مخصصات ذلك الدعم من 2008/07 ويتمثل في تحمل الدولة جزء من تكلفة تدريب قوة العمل سواء كانت موظفة في شركات القطاع العام أو الخاص أو لم تلتحق بعد بسوق العمل وهو ما يعد إستكمالاً لدعم المناطق الصناعية فالأخير يدعم رأس المال المادى والأول يدعم رأس المال البشرى، وقد تقلبت مخصصاته بين الإرتفاع والإنخفاض بمتوسط 126.5 مليون جنيه بحد أقصى

[1] على سبيل المثال بلغت السيارات التى تم احلالها فى 2511/2012 ألف سيارة بينما انخفض مبلغ الدعم إلى ما يقارب النصف فى 19/2020 نظرا لإحلال 12 ألف سيارة، انظر: المرجع السابق ذكره مباشرة.

[2] انظر:

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2008). عقد ترخيص تنمية وتطوير منطقة صناعية بنظام البيع بين كل من الهيئة العامة للتصنيع وشركة المطور الصناعي.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية (2009). كراسة الإشتراطات المرجعية لبرنامج تنمية المناطق الصناعية بمشاركة القطاع الخاص: الجيل الجديد من التجمعات الصناعية: المرحلة الثالثة: مناطق خدمات صناعية، 1/3.

[3] الكهرباء علي سبيل المثال عند توصيلها في حالة التغذية علي الجهد الفائق 220 ك . ف يتحمل المستثمر تكلفة بواقع 1،8 مليون جنية / كيلو متر من طول المسار إذا كان ربط محطة محولات المستثمر بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق خط هوائي مزودج الدائرة شاملة تكلفة خط الربط وخليتي توصيل بمحطة شركة النقل.أو بواقع 9،5 مليون جنية / كيلو متر من طول المسار إذا كان ربط محطة محولات المستثمر بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق كابل مزدوج الدائرة شاملة تكلفة خط الربط وخليتي توصيل بمحطة محولات شركة النقل. وأما عند توصيلها في حالة التغذية علي الجهد العالي 66 ك . ف يتحمل المستثمر تكلفة بواقع 0،8 مليون جنية / كيلو متر من طول المسار إذا كان ربط محطة محولات المستثمر بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق خط هوائي مزدوج الدائرة. أو بواقع 2،3 مليون جنية / كيلو متر من طول المسار إذا كان ربط محطة محولات المستثمر بالشبكة الكهربائية الموحدة عن طريق كابل مزدوج الدائرة. أما تكلفة توصيل الغاز الطبيعي فتصل إلي 3 مليون جنية مصري،انظر:

- وزارة الكهرباء والطاقة (2004). دليل توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية، 10 .
- إبراهيم، محمد (2008). إجتماع وزيرالبترول بإتحاد الصناعات لمناقشة إحتياجات الصناعة من الغاز. مجلة الأهرام الإقتصادى، 2061 (126).

500 مليون جنيه فى 2008/07 وحد أدنى صفر جنيه فى 2018/17 كما يتضح من الشكل رقم (13). ولكن يعاب عليه أنه لا يوزع إستنادا إلى مدى نجاح مركز التدريب أو طبيعة العملية التدريبية فضلاً عن ان إستمرار برامج التدريب دون توفير فرص عمل للمتدربين يفقد من فاعليتة[1].

- تم إستحداث دعم جديد من المفترض أنه مكمل لدعمى المناطق الصناعية والتدريب الصناعى وهو دعم البنية الأساسية للتجارة الداخلية: بدأت مخصصاته فى الظهور بدأ من 2010/09 ويتمثل في إقامة مناطق لوجستية داخلية تساعد على تنمية ورفع أداء وكفاءة التجارة الداخلية بالسوق المحلي لجذب الاستثمارات وتشغيل العمالة، ولكن فعلياً لم يتم الصرف من هذه المخصصات إلا فى سنوات 2010/09 و2017/16 و2018/2017.

ج- دعم نقدى

- دعم تنشيط الصادرات: بدأت مخصصاته من 2002/01، حيث يقوم صندوق تنمية الصادرات بتقديم دعم لمصدري المنتجات الزراعية والصناعية وتبلغ قيمة ذلك الدعم نسبة من قيمة المنتج المصدر إلى الخارج يحددها الصندوق وفقاً لبرامج المساندة التي يقرها، وفى بعض الأحيان يتم رفع نسب الدعم إلى نسب أعلى إذا كانت المنتجات المصدرة موجهة إلى دول معينة أو كانت تلك الصادرات مصنعة في منطقة الصعيد، كما يقوم الصندوق بالتعاون مع مركز تحديث الصناعة بالمساهمة في تكلفة اشتراك المنتجين المحليين بالمعارض الدولية المعتمدة لدى المجالس التصديرية وتتوقف تلك المساهمة على عدد مرات مشاركة المنتج المحلي في تلك المعارض[2]. وقد تقلبت مخصصاته بين الزيادة والنقصان بمتوسط 3.2 مليار جنيه بحد أقصى 6 مليار جنيه فى2020/19 وحد أدنى 1.5 مليار جنيه فى 2007/06 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (14). والجدول رقم (1) يوضح نسب الدعم المقررة للصادرات المصرية فى عام 2007 .

جدول 1: برامج صندوق دعم الصادرات فى 2007

المنتجات المدعومة	مدة البرنامج	المساندة المعتمدة
الساحة المبردة	سنة واحدة	مبلغ 70 جنيه للطن
الشحن الجوى	سنة واحدة	مبلغ 200 دولار للطن.
الشحن إلى افريقيا	سنة تبدأ من يناير 2009	50% من تكلفة الشحن البرى والبحرى.
الحاصلات الزراعية	6 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر	10% لمدة ثلاث سنوات تتناقص فى العام الرابع بنسبة 2% لتصل فى العام الأخير إلى 4%
الملابس الجاهزة	6 سنوات من إبريل 2007 إلى مارس 2013	4% - 10% ثابتة لفترة ثلاث سنوات قم تتناقص 1% سنوياً
المفروشات المنزلية	6 سنوات من يناير 2007 إلى ديسمبر 2012	3% - 10% ثابتة لفترة ثلاث سنوات ثم تتناقص 1% سنوياً

[1] انظر:

- النجار، أحمد السيد (2012). الآليات الإقتصادية لبناء العدالة الإجتماعية. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية- مركز الأهرام للدراسات

- المرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل. (2010). التحديات التي تواجه جهود تطوير التعليم والتدريب المهني في مصر. تم الإسترجاع فى 2010/1/19 على الرابط

http://www.observatory.gov.eg/front/ar/Build_training.

[2] International Modernization Center (2009). International Modernization Center your partner for success. Guide book, 4 - 13.

الغزل والنسيج	6 سنوات من يناير 2007 إلى ديسمبر 2012	3% - 10% ثابتة لفترة ثلاث سنوات ثم تتناقص 1% سنوياً
إكسسوارات الملابس الجاهزة	5 سنوات من يناير 2007 إلى ديسمبر 2011	2% ثابتة لمدة 5 سنوات
الصناعات الغذائية	6 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر 2013	10% 3 سنوات ثم تتناقص سنوياً بنسبة 2% لتصل 4%
الأثاث (بكافة أنواعه)	6 سنوات من سبتمبر 2007 إلى أغسطس 2013	10% ثابتة لمدة 3 سنوات ثم تتناقص 1% لتصل 7%
الصناعات الهندسية	6 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر 2013	10% ثابتة لمدة 3 سنوات ثم تتناقص 1% لتصل 7%
المستلزمات الطبية	5 سنوات من يوليو 2007 إلى يونيو 2012	10% تتناقص بنسبة 1% سنوياً لتصل إلى 6%
مصاريف التسجيل المباشرة للدواء	5 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر 2012	4 مليون جنيه سنوياً
صادرات أدوات التجميل	5 سنوات من سبتمبر 2007 إلى أغسطس 2012	8% ثابتة
الصابون والمنظفات	3 سنوات من سبتمبر 2007 إلى أغسطس 2010	8% ثابتة
العبوات الزجاجية	5 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر 2012	10% فى العام الأول ثم تتناقص بنسبة 2% سنوياً لتصل إلى 2% فى العام الأخير
مواد التعبئة والتغليف	5 سنوات من سبتمبر 2007 إلى أغسطس 2012	10% تتناقص بنسبة 1% سنوياً لتصل إلى 5% فى 2011
المواد العازلة للحرارة	5 سنوات من يناير 2008 إلى ديسمبر 2012	10% فى العام الأول ثم تتناقص بنسبة 2% سنوياً لتصل إلى 2% فى العام الأخير
الجلود	5 سنوات من سبتمبر 2007 إلى أغسطس 2012	8% لمرحلة الكرست والمرحلة النهائية تتناقص 2% سنوياً لمدة 4 سنوات، ثم 10% ثابتة لمنتجات التصنيع النهائى لمدة 5 سنوات.
الرخام	6 سنوات من يوليو 2007 إلى يونيو 2012	10% ثابتة لمدة 3 سنوات تتناقص بنسبة 2% لتصل إلى 4%
الجلفنة	سنة تبدأ من يناير 2009	25.5% للصلب المدرفل على الباردن 6% لصلب المطلى بالزنك 7.5% للصلب المطلى باللدائن

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، تقرير صندوق تنمية الصادرات، عام 2009/08.

ويعاب عليه أنه غير تميزي يوجه لصادرات السلع دون الأخذ في الاعتبار نسب المكون المحلى فى السلع المصدرة فالصادرات ذات نسب مكون محلي منخفض تتساوى مع الصادرات ذات نسب مكون محلي مرتفع ، ولامكان الإنتاج فالصادرات المنتجة داخل البلاد تعامل معاملة الصادرات المنتجة داخل المناطق الحرة والأخيرة أساساً تتمتع بكم هائل من الحوافز والتفضيلات الضريبية، ولا حتى اتفاقيات التجارة الحرة القائمة فالصادرات التى توجه للأسواق المعفاه من الضرائب الجمركية تعامل معاملة الصادرات التى توجه للأسواق الغير معفاه من الضرائب الجمركية. بل وعندما تم تطبيق ذلك التمييز تم بنسب ضئيلة جدا 1%. كما أنه لا يشجع على فتح أسواق جديدة للصادرات لأنه يقدم بنفس النسبة ولنفس المنتج سواء تم تصديره لنفس السوق التقليدي أو لسوق أخر جديد وبالتالي دائماً ما يفضل المصدر التوجه لأسواقه التقليدية بدلاً من المخاطرة في سوق جديدة . وعندما تم تطبيق ذلك التمييز تم بنسب ضئيلة جدا 1%-2%.[1]

[1] ويتعارض دعم الصادرات مع أحكام منظمة التجارة العالمية فهو أحد أشكال الدعم المحظور تطبيقه وفقا لأحكام المادة رقم 3 فقرة 3-1 (أ) من إتفاق الدعم والإجراءات التعويضية والفقرة (أ) من الملحق الأول لنفس الاتفاقية خاصة وأن مصر لم تعد من زمرة الدول النامية المنصوص على إعفائها من تطبيق قوانين لدعم صادراتها لإرتفاع متوسط دخل الفرد من الناتج القومي في مصر عن 1000 دولار امريكي سنويا فبيانات البنك

د- دعم سلعى وخدمى ونقدى

- دعم المزارعين: يتمثل في دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي[1]، تحمل نسبة من أعباء مواجهة بعض الآفات الزراعية[2]، تحمل فروق فوائد القروض الميسرة المقدمة من البنك الزراعى المصرى لبعض أغراض الإنتاج الزراعي[3]، تحمل 50% من الديون المتعثرة على صغار المزارعين والمستحقة لبنك التنمية والائتمان الزراعى. بالإضافة الى تضمين مخصصات دعم المحاصيل الزراعية والذى بدأت مخصصاته من 2012/11 ويتمثل في تحديد سعر توريد طن للقمح المحلي بما يفوق السعر العالمي ب 600 جنيه مصري، طن الذرة بما يفوق السعر العالمي ب 400 جنيه مصري[4]، دعم 100 جنيه لكل طن قصب سكر وكذلك دعم سعر توريد القطن للمغازل بما يفوق السعر العالمى[5] وذلك لتشجيع الانتاج الزراعى وتحسين أوضاع المزارعين ودعم قدراتهم وبالأخص صغار المزارعين. وقد تقلبت مخصصاته بين الإرتفاع والإنخفاض نتيجة تقدير أسعار توريد المحاصيل الزراعية بأقل من سعرها المستورد أو بأكثر منها أو نظراً لسداد الدولة نصيبها من فؤائد القروض المستحقة للبنك الزراعى من مخصصات سنوات سابقة بمتوسط 665 مليون جنيه بحد أقصى 1.7 مليار جنيه فى 2016/15 وحد أدنى41 مليون جنيه فى 2017/16 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (15). كما يوضح الشكل رقم (16) بنود مخصصات ذلك الدعم فى 2018/17. ولكن نتيجة قصور جهاز الإرشاد الزراعى عن توعية المزارعين بالمحاصيل وأساليب الزراعة وطرق الرى، وضعف دور التعاونيات الزراعية فى تقديم المستلزمات أو تسويق المنتجات أو تحديد التراكيب المحصولية، لازال التركيب المحصولى فى مصر لم يصل بعد إلى التركيب المحصولى الأمثل فالمزارع يزرع ما يشاء دون توجيه وهو ما أدى إلى زراعة أصناف غير متوافقة مع الإحتياجات المحلية والتصديرية وتشوه التركيب المحصولى الذى أصبح تابعاً للعائد على المحصول وليس للأهمية الإستراتيجية[6]، كما أن نصيب القطاع الزراعى بشكل عام من القروض الممنوحة من القطاع المصرفى ضئيلة جداً مقارنة بالقطاعات الصناعى، الخدمى، التجارى، العائلى والعالم الخارجى[7].

الدولي الخاصة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي تشير في عام 2007 إلي أنه تعدى الألف دولار أمريكي وأصبح 1580 دولار أمريكي ثم 1800 دولار أمريكي عام 2008، وهو ما يعرض الصادرات التى تتلقى هذا الدعم لخطر فرض رسوم الاغراق والرسوم التعويضية وبعض الإجراءات والتدابيرالوقائية من قبل الدول المستوردة، أنظر:

- World Bank. (2009). World Development Indicators, 14.

- World Bank. (2009). Gross national income per capita 2008, Atlas method and PPP. World Development Indicators Database, 3.

[1] من أسمدة و بذور ومبيدات وتقاوي.

[2] مثل دودة القطن بما يعادل 100جنيه على كل فدان.

[3] تتحمل الدولة 6.5% والمزارع 5%

[4] بالإضافة إلي إتاحة الفراطلات والمجففات اللازمة لمعالجة محصول الذرة

[5] وزارة المالية.(06/2007-19/2020). مرجع سبق ذكره.

[6] فعلى سبيل المثال بالرغم من كون الكتان والقطن سلع تصديرية هامة إلا أن مساحات وحجم إنتاج كلا منهم تناقصت خلال الفترة من عام 2000 – 2012 وهو ما انعكس على إنخفاض أحجام صادرتهم وتضررت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، انظر: الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. (2012-2013). الكتاب الإحصائى السنوى.

[7] فعلى سبيل المثال بلغ نصيب القطاع الزراعى من القروض الممنوحة بالعملة المحلية 3.2% وبالعملة الأجنبية 1.1% فى عام 2019 فى حين بلغت تلك النسبة فى القطاعات سالفة الذكر على الترتيب: 27.9%، 23.1، 11.8،%35.1 % للقروض بالعملة المحلية و49.6%، 38.1%،8.8 %، 5.3 % للقروض بالعملة الاجنبية، انظر: وزارة المالية .(2008-2019). التقرير المالى الشهرى..

- دعم الانتاج الحربى: لدعم الصناعات التى تنتجها مصانع الانتاج الحربى سواء المدنية أو الحربية وقد حققت مخصصاته زيادة متتالية أوعلى الاقل ثبات باستثناء انخفاض فى عامى 2016/15 و 2018/17 بمتوسط 1.1مليار جنيه وحد أقصى 2.4 مليار جنيه فى 2015/14 وحد أدنى 250 مليون جنيه فى 2008/07 و2009/08 .
- دعم السينما: يتمثل في توفير خدمات الاستوديوهات وعمليات الطبع والتحميض والديكور والمكياج إذا كان عينياً، ونسبة من تكلفة إنتاج العمل الفني إذا كان نقدياً، ولم تظهر له مخصصات فعلية خلال فترة الدراسة.
- تم استحداث حزمة جديدة من برامج الدعم الموجه اللقطاع الانتاجى وهم:
- دعم الهيئة العامة للخدمات الحكومية[1]: بدأت مخصصاته من 2013/12 ولكن لم تظهر له بعد ذلك اية مخصصات موازنة أو فعلية.
- دعم المنشأت السياحية: بدأت مخصصاته فى عام 2014/13 ولكن لم تظهر له تظهر بعد ذلك اية مخصصات موازنة أو فعلية.

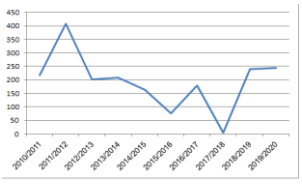

شكل 11: مخصصات دعم صندوق تحويل شراء بعض مركبات النقل السريع خلال 2020/19-2011/10

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

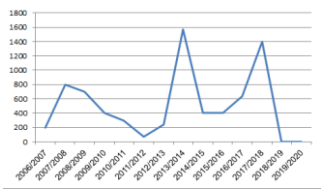

شكل 12: مخصصات دعم المناطق الصناعية خلال 2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

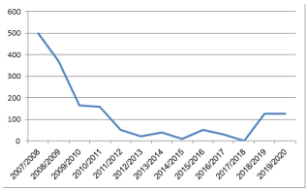

شكل 13: مخصصات دعم التدريب خلال 2020/19-2008/07

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

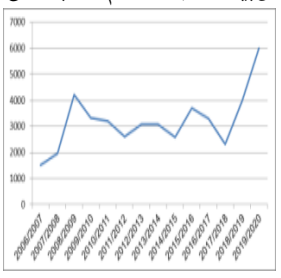

شكل 14: مخصصات دعم الصادرات خلال2019/18-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدولين أ رقام (2) بالملحق

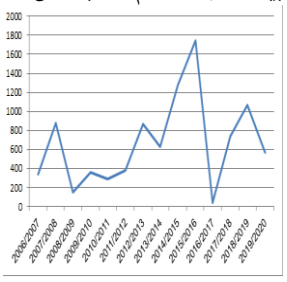

شكل 15: مخصصات دعم المزارعين خلال2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

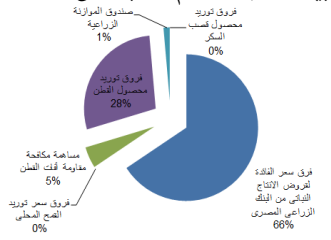

شكل 16: بنود مخصصات دعم المزارعين فى 2018/17

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى وزارة المالية، البيان المالى لموازنة الدولة، 2018/17، ص79

[1] وزارة المالية . (2020). الهيئة العامة للخدمات الحكومية. تم الإسترجاع فى2020/04/01 على الرابط http://www.gags.gov.eg/Home/Targets.

3-1-2-2 دعم موجه لكلاً من القطاعى العائلى والإنتاجى معاً

من المفترض أن يسهم هذا النوع من الدعم فى زيادة الدخل الحقيقى لأفراد الطبقات و تخفيض نكاليف الكيانات الإقتصادية التى تحصل عليه بإعتباره يوفر بعض أنواع السلع/ الخدمات بأسعار أقل من سعرها الحقيقى أو مبالغ نقدية ومن ثم تستطيع تلك الطبقات والكيانات إستخدام ذلك الوفر فى الحصول على سلع وخدمات أخرى أو حتى إدخاره أو إستثماره.

أ- دعم سلعى

- دعم المواد البترولية: بدأ درج مخصصاته فى موازنة 2006/05 وهو موجه للمستهلكين ويتمثل في دعم: الغاز الطبيعي، غاز البوتجاز، البنزين وغاز الكيروسين وللقطاع الإنتاجي ويتمثل في دعم: الغاز الطبيعي، السولار، البنزين والمازوت حيث تتحمل الدولة الفرق بين قيمة ما يتم بيعه من تلك المواد وتكلفة انتاجهم أو استيرادهم. وقد تقلبت مخصصاته بين الارتفاع والإنخفاض بمتوسط 79.6مليار جنيه بحد أقصى 126.2 مليار جنيه فى 2014/13 وحد أدنى 36.6 مليار جنيه فى 2007/06 و2008/07 كما يتضح من الشكل رقم (17). **و**يرجع سبب التقلب نتيجة تقلبات الأسعار العالمية للمواد البترولية مما يصاحبه تقلب فى قيمة المخصصات[1]، وإتجاه الحكومة لترشيد ذلك الدعم بطريقة متدرجة من خلال تسعير المنتجات البترولية بأسعار تقترب من تكلفتها بدأ من موازنة 16/ 2017 ، وترشيد إستهلاكها فقد قامت الحكومة بتقديم برامج دعم جديدة وهى دعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل والذى بدأت مخصصاته من 2014/13 لتوصيل الغاز الطبيعى إلى 13 مليون أسرة لترشيد إستهلاك البوتجاز، دعم التحول للطاقة النظيفة والذى بدأت مخصصاته من 2014/13 ولكن لم تظهر له مخصصات فعلية أو موازنة بدأ من 2016/15. أيضاً إستبدال إستخدام المازوت بالفحم فى بعض الصناعات، كما قامت بإلغاء بعض بنود دعم المواد البترولية بعدما تبين أنها غير موجه للطبقات الفقيرة كما فى حالة إلغاء دعم بنزين 95 و 92، ودعم السولار للقطاع السياحى مع إبقاء الدعم على بعض المواد البترولية الموجه للطبقات الأقل دخلاً مثل البوتجاز[2]. ومن الشكل رقم (18) يتضح توجه أغلب دعم المواد البترولية الى القطاع الإنتاجى فنجد أن دعم السولار يستأثر بالنسبة الأكبر من ذلك الدعم (44.8%) يليه دعم البنزين (20.1%)، البوتجاز(19%)، المازوت(16%)، الكيروسين (0.1%)، الغاز الطبيعى (0%) على التوالى حيث يستحوذ القطاع الإنتاجى على مايقارب من60.8% من مخصصات دعم المواد البترولية بدون أخذ الغاز الطبيعى والبنزين فى الحسبان اللذان يستخدمان من قبل القطاع العائلى والقطاع الانتاجى على حد سواء. ويلاحظ أيضاً عدم وجود مخصصات دعم للغاز الطبيعى مثلما كان فى السنوات السابقة حيث مثل دعم الغاز الطبيعى فى العام السابق 2014/13 8.1%[3] من إجمالى دعم المواد البترولية[1]

[1] لاحظ أنه استحدث العمل بألية التسعير التلقائى للمواد البترولية لمواجهة المخاطر المالية الناتجة عن تذبذب الأسعار العالمية للمواد البترولية بدأ من أبريل2019 وآلية التحوط ضد إرتفاع أسعار المواد البترولية بدأ من موازنة 2019/18 للحماية من تذبذب الأسعار وتأثيرها سلباً على مخصصات الدعم

[2] بعدما وجدت ان أكثر من 70% من دعم البنزين يذهب إلى أغنى 10% و60% من دعم الغاز الطبيعى يذهب الى أغنى 20% من أفراد المجتمع، انظر: وزارة المالية.(06/2007-19/2020).مرجع سبق ذكره.

[3] وزارة المالية. (13/2014). البيان المالى لموازنة الدولة، 59.

- دعم الكهرباء: بدأ درج مخصصاته فى موازنة الدولة 2008/07 ويتمثل في تحمل الدولة الفرق بين تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي والمازوت والسولار المستخدم في انتاج الكهرباء وسعر بيعه لشركات إنتاج الطاقة الكهربائية. وقد تقلبت مخصصاته بين إرتفاع وإنخفاض بمتوسط 12.5 مليار جنيه بحد أقصى28.6 مليار جنيه فى 2016/15 وحد أدنى1.1 مليار جنيه فى 2011/10 كما يتضح من الشكل رقم (19). ويوجه ذلك الدعم إلى: بعض أفراد القطاع العائلى[2](الاستهلاك المنزلى) (51% من استهلاك الطاقة الكهربائية) ، يليه بعض كيانات القطاع الصناعى[3] (16%)، القطاع الحكومى والمرافق العامة (11%)، بعض كيانات القطاع التجارى (6%) كما يتضح من الشكل رقم (20) ويرجع سبب التقلب الى تقلبات الأسعار العالمية للمواد البترولية مما يصاحبه تقلب فى قيمة مخصصات الدعم، وإتجاه الحكومة لترشيد ذلك الدعم بطريقة متدرجة من خلال تسعير الكهرباء بأسعار تقترب من تكلفتها بدأ من 2015/14، حيث تم زيادة تعريفة الكهرباء بمتوسط من 27-37% فضلاً عن إجراءات ترشيد إستهلاك الكهرباء من خلال الإعلام وتشجيع استخدام المصابيح الموفرة[4]. والجدول التالى يوضح قيمة ذلك الدعم لعام 2017/16.

جدول 2: دعم الكهرباء فى 2017/16

المادة البترولية المستخدمة فى الانتاج	الكمية	القرار وزارى	الاتفاق الثلاثى	الفرق بين القرار الوزارى والاتفاق الثلاثى
الغاز الطبيعى	31.396 مليار متر مكعب	99.5 قرش/مترمكعب	48.39 قرش/متر مكعب	51.11 قرش
المازوت	8.409 مليون طن	2300 جنيه/للطن	762.1جنيه/للطن	1537.9 جنيه

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى وزارة المالية، البيان المالى لموازنة الدولة، أعداد متفرقة.

[1] لاحظ ان ذلك الدعم كان موجه لكل طبقات القطاع العائلى وكل القطاع الانتاجى ولكن بعد إعادة الهيكلة تم قصره على طبقات معينة من القطاع العائلى وكيانات معينة بالقطاع الإنتاجى من خلال تعريفات إستهلاكية متدرجة حسب كمية الإستهلاك . للمزيد انظر:

- Breisinger, C., Mukashov, A., Raouf, M., & Wiebelt, M. (2019). Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters. Energy Policy, 129, 661-671.

[2] حيث كان يتم تثبيت سعر الشريحة الأولى بواقع خمس قروش لكل كيلوات/ ساعة شهرياً منذ 1993، بعد ذلك بدأت تتزايد التكلفة عاماً بعد عام إلى أن بلغت حوالي 22 قرشاً لكل كليوات / ساعة، وبدأ من 2015/14 بدأت التعريفة تزداد لتعكس تكلفتها الحقيقية، انظر: الشركة القابضة لكهرباء مصر. (2018/17-2010/09). التقرير السنوى. وزارة الكهرباء والطاقة.

[3] بالنسبة للقطاع الصناعي بدأ من 2007/9/2 وضعت تعريفة جديدة على أساس أن يساوى السعر التكلفة تدريجياً بعد 3 سنوات طبقاً للمواد أرقام:1،2،3،4 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1914 لسنة 2007، الخاص بتعديل أسعار استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي للشركات الصناعية. وما لبثت عدة أشهر حتى صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء اختص بتميز أسعار الحصول على الطاقة وفقاً لنوع الصناعة فالصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة (زجاج، سيراميك، كيماويات، حديد، أسمنت، أسمدة، ألمونيوم، نحاس) تحاسب بسعر أعلى من باقي الصناعات (غذائية، غزل نسيج ، أدوية ، هندسية) طبقاً للمواد أرقام: 1،3 من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1795 لسنة 2008، بشأن تعديل أسعار بيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية للشركات الصناعية. ومع بداية عام 2009 نتيجة تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد المصري صدر قرار رئيس مجلس الوزراء في 2/11/ 2009 حيث تم تثبيت أسعار الطاقة التي تعامل بها في عام 2008 ولم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من مراحل تحرير أسعار الطاقة، علاوة على محاسبة الصناعات الكيماوية وصناعات الزجاج ضمن زمرة باقي القطاعات الصناعية بدلاً من محاسبتها ضمن الصناعات كثيفة الإستهلاك للطاقة طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 446 لسنة 2009، الخاص بتعديل أحكام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1759 لسنة 2008. وفي 2010/7/29 صدر قرار من رئيس مجلس الوزراء اختص بزيادة أسعار الحصول على الكهرباء بالنسبة للمصانع بما يتجاوز المراحل الثلاثة المحددة في عام 2007 طبقاً لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 13 لسنة 2010 الخاص بتعديل أسعار الحصول على الطاقة للقطاع الصناعي، وتوالت بعد ذلك العديد من القرارات الى ان بدأ من 2015/14 بدأت تعريفة الكهرباء تزداد لتعكس تكلفتها الحقيقية فى إطار خطة إعادة هيكلة أسعار الكهرباء.

[4] بعدما وجدت ان أكثر من ثلث دعم الكهرباء يذهب إلى أغنى 20% من أفراد المجتمع، انظر: وزارة المالية.(06/2007-19/2020). مرجع سبق ذكره.

2-دعم شركات المياه: يتمثل في تحمل الدولة الفرق بين تكلفة إنتاج المياه وسعر بيعها في السوق المحلي لتوصيل مياه الشرب النقية لكافة مناطق الجمهورية إعمالاً بالمادة 2 من قرار رئيس الجمهورية 249 لسنة 2006. أيضاً زيادة استثمارات الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى والجهاز التنفيذى لمياه الشرب والصرف الصحى. وقد إرتفعت مخصصات ذلك الدعم بإستثناء إنخفاض فى 2017/16 بمتوسط 797.5 مليون جنيه بحد أقصى 1.3 مليار جنيه فى 2016/15 وحد أدنى 87 مليون جنيه فى 2007/06 كما يتضح من الشكل رقم (21).

ب- دعم سلعى وخدمى ونقدى

- دعم فوائد القروض الميسرة: يتمثل في تحمل الدولة فروق سعر الفائدة عن القروض الميسرة الخاصة بتمويل إنشاء وحدات الإسكان الإجتماعى التي تنشئها وزارة الإسكان ممثلة في هيئة تعاونيات الإسكان والبناء وبنك الإسكان والتعمير وهيئة المجتمعات العمرانية وغيرها، القروض الميسرة للأسر الفقيرة، القروض الميسرة للمشروعات التصديرية وإستصلاح الأراضى ، وقروض لأغراض أخرى. وهو دعم موجه للقطاع الانتاجى وللطبقات الأقل دخلا من القطاع العائلى. وقد تقلبت مخصصاته بين الزيادة والإنخفاض بمتوسط 526 مليون جنيه بحد أقصى845 مليون جنيه فى 2009/08 وحد أدنى 85 مليون جنيه فى 2017/16 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (22). ومن بنود مخصصات ذلك الدعم فى 2020/19 يتضح تركز 98.4% من ذلك الدعم بالقطاع العائلى وبالأخص مشروعات الإسكان الاجتماعى[1]، ومن ثم يعد تقلبه إلى عدد الوحدات السكنية التى يتم إنشأها وبيعها سنوياً. ولكن فى الواقع بعض بنود قانون الرهن العقارى لا تمكن بعض الطبقات من الحصول على تلك القروض المدعومة.[2]
- دعم تنمية الصعيد: بدأت مخصصاته من 2008/07 وتتمثل في الإنفاق على برامج تنموية وتوفير البنية التحتية وتقديم مساعدات نقدية فى المناطق التى يتوافر بها فئات دخلية منخفضة فى المتوسط مقارنة بباقى المناطق بالصعيد لجذب الإستثمارات بها ولإعانة مواطنيها على إيجاد فرص عمل مناسبة ورفع مستويات دخولهم. ولكن لم تظهر مخصصات فعلية لذلك الدعم سوى عامى 2008/07 و2018/17.

– تم استحداث حزمة جديدة من برامج الدعم وهى:

- دعم الأثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية: بدأت مخصصاته من 2015/14 ولكن لم تظهر له أية مخصصات فعلية أو موازنة بدأ من 2017/16.
- دعم جهاز شئون البيئة: بدأت مخصصاته من 2018/17 ولكن لم تظهر له مخصصات فعلية سوى فى أول عام لتطبيقه.

[1] وهو ما يعنى تكامله مع دعم إسكان محدودى الدخل، انظر: وزارة المالية، البيان المالى لموازنة الدولة، أعداد متفرقة.

[2] Elsayed, M. & Mahmoud, A. (2020). Op Cit.

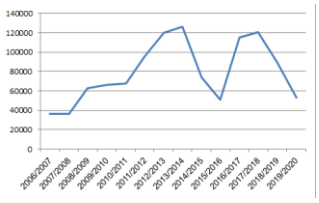

شكل 17: مخصصات دعم المواد البترولية خلال الفترة من 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

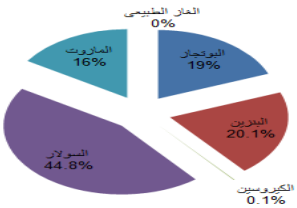

شكل 18: مخصصات بنود دعم المواد البترولية لعام2015/14

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى وزارة المالية، البيان المالى لموازنة الدولة، 2015/2014،ص87.

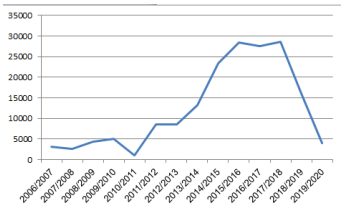

شكل 19: مخصصات دعم الكهرباء خلال2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

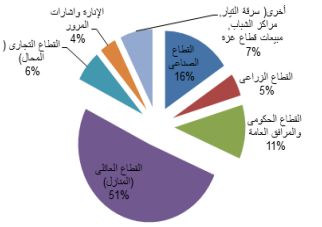

شكل 20: كمية الكهرباء المباعة على الجهدين المتوسط والمنخفض فى 2018 طبقاً للغرض

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوى، وزارة الكهرباء والطاقة، مصر، 2018/2017

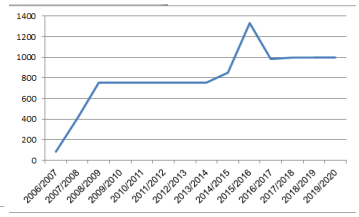

شكل21: مخصصات دعم المياه خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

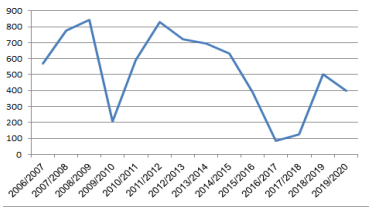

شكل 22: مخصصات دعم فوائد القروض الميسرة خلال2007/06 -2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم(2) بالملحق

2-1-2-4 دعم موجه لقطاع العالم الخارجى

- دعم مبادرة حوض النيل: يتمثل في تكلفة إقامة مشروعات مشتركة بين مصر ودول حوض النيل فى محاولة لإحتواء أزمة سد النهضة والذى من المتوقع أن يؤثر على حصة مصر من مياه النيل. وقد بدأت مخصصاته بدأ من 2011/10 ولكن لم تظهر له مخصصات فعلية سوى 2016/15 و 2018/17.

2-1-2-5 بنود أخرى للدعم

وتتضمن بعض البنود التى لاتذكر صراحة فى بند مستقل من بنود الدعم لضألة مخصصاتها أو بعض بنود الدعم التى كانت تظهر بشكل مستقل ولكن نظراً لما طرأ عليها من ضألة مخصصاتها تم رصدها ضمن بنود أخرى للدعم.

ومن الإستعراض السابق لهيكل برنامج الدعم الحكومى يتضح أن مخصصات الدعم وحدها بلغت فى المتوسط 146.7 مليار جنيه بحد أقصى 245.3 مليار جنيه فى 2018/17 وحد أدنى 54.3 مليار جنيه فى 2007/06. وبتقدير معادلة الإتجاه العام الخطية[1] يتضح أن مبالغ الدعم زادت خلال تلك الفترة بمقدار 12.018 مليار جنيه سنوياً، كما يشير معامل التحديد إلى أن 76% من التغيرات الحادثه فى مبالغ الدعم

[1] كما يتضح من المعادلة رقم(2) بالجدول رقم (1) بالملحق

تعود إلى مجموعة من العوامل التى ينعكس تأثيرها عبر متغير الزمن وذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.001،0.01،0.05. فتلك المخصصات قد أخذت فى التزايد خلال الفترة من 2007/06-2014/13 بعد ذلك أخذت فى الإنخفاض منذ 2015/14- 2016/15 ثم عاودت الإرتفاع خلال 2017/16 - 2018/17 ثم إنخفضت مرة أخرى خلال 2019/18-2020/19. وفى خلال الفترة 2007/06-2014/13 كانت تمثل تلك المخصصات ما يقرب من 88% فى المتوسط من مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية ثم إنخفضت هذه النسبة لتصبح فى المتوسط ما يقرب من 73% خلال 2015/14-2019/18 إلى أن إنخفضت وأصبحت لا تتجاوز59% فى 2020/19 كما يتضح من الشكل رقم (23) .أيضاً يلاحظ إرتفاع النصيب النسبى للدعم الموجه للقطاع العائلى من إجمالى مخصصات الدعم من59% فى المتوسط خلال 2007/06-2014/13 إلى 65% فى المتوسط خلال2015/14-2019/18 وبدأ من 2020/19 بلغ النصيب النسبى ما يجاوز 75% فى حين يتناقص النصيب النسبى للدعم الموجه للقطاع الإنتاجى من إجمالى مخصصات الدعم فبعد ما كان يمثل 41% فى المتوسط خلال 2007/06-2014/13 بلغ 35% فى المتوسط خلال2015/14-2019/18 وبدأً من 2020/19 تضاؤل النصيب النسبى إلى ما لا يزيد عن25% وذلك كما يتضح من الشكل رقم (24).

2-2-2 مخصصات المنح والمساعدات

وهى برامج دعم نقدى وسلعى وخدمى لبعض الأغراض الإنسانية والإجتماعية[1] من المفترض أن تسهم فى زيادة الدخل الحقيقى لأفراد بعض طبقات القطاع العائلى[2] التى تحصل عليه. وبلغت مخصصاتها فى المتوسط 6.1 مليار جنيه بحد أقصى 13.8 مليار جنيه فى 2020/19 وحد أدنى 1.7 مليار جنيه فى 2007/06. وبتقدير معادلة الإتجاه العام الخطية[3] يتضح أن مبالغ المنح والمساعدات زادت خلال تلك الفترة بمقدار 601.4 مليون جنيه سنوياً، كما يشير معامل التحديد إلى أن 75% من التغيرات الحادثه فى مبالغ المنح والمساعدات تعود إلى مجموعة من العوامل التى ينعكس تأثيرها عبر متغير الزمن وذلك عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05 ،0.01 ،0.001 .وقد أخذت تلك المخصصات فى التزايد بإستثناء

[1] موجه الى الجهاز الإدارى ممثل فى: ديوان عام وزارة المالية، مصلحة الضرائب العامة، مصلحة الجمارك، مصلحة الضرائب العامة على المبيعات، مصلحة الضرائب العقارية، الأمن والشرطة (علاج ورعاية ظباط الشرطة والمحالين للمعاش وأسرهم)، الأمانة العامة للتجارة الخارجية، ديوان عام وزارة الاسكان، المجلس الأعلى للصحافة (مكأفات نهاية الخدمة للعاملين بالمؤسسات الصحفية والمساعدات لحل مشاكل المؤسسات الصحفية ومخصصات وكالة أنباء الشرق الأوسط والشركة القومية للتوزيع)، ديوان عام وزارة الأوقاف والمديريات الإقليمية (مساعدات من ريع الأوقاف)، الأزهر الشريف (إعانات المعاهد الأزهرية وطلاب الإبتدائى بالأزهر ومكاتب تحفيظ القرآن والطلبة الوافدين بالأزهر)، ديوان عام وزارة التربية والتعليم، ديوان عام التعليم العالى (اعانات العلاقات الثقافية الخارجية وصندوق دعم المعاهد العليا ونقابة المعلمين)، التضامن الإجتماعى (اعانات لصناديق الرعاية الإجتماعية للعاملين ونقابة التجارين وغيرها)، وزارة الزراعة، قسم الدعم وخفض تكاليف المعيشة (دعم السلطة الفلسطينية)، جهات أخرى مثل علاج المواطنين ومرضى الفشل الكلوى وإعانات الإسعاف وغيرها، مساعدات المهجرين وأسر المقاتلين و المساعدات الشهرية للأسر الفقيرة وغيرها. والإدارة المحلية ممثلة فى: إعانات ومعاشات للعربان ومجاهدى سيناء، مساعدات لمديريات الشئون الصحية، مساعدات لمديريات الشباب والرياضة، مساعدات لمديريات التربية والتعليم، مساعدات لمديريات الشئون الأجتماعية (الجمعيات الأهلية ومراكز الأمومة والرائدات الريفيات). والهيئات الخدمية ممثلة فى: مساعدات الشباب والرياضة، المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين، صندوق دعم الطيران، صندوق التنمية الثقافية، صندوق مبانى الخارجية، مركز البحوث الزراعية، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، صندوق مكتبات مصر العامة، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، جهات أخرى مثل صندوق المعونة للدول الأفريقية، صندوق المعونة لدول الكومنولث، انظر: وزارة المالية.(06/2007-19/2020). مرجع سبق ذكره.

[2] بإستثناء دعم السلطة الفلسطنية، صندوق المعونة للدول الأفريقية، صندوق المعونة لدول الكومنولث.موجه لقطاع العالم الخارجى.

[3] كما يتضح من المعادلة رقم(3) بالجدول رقم (1) بالملحق

2013/12-2012/11 و 2018/17 بعد ذلك أخذت فى الإنخفاض منذ 2016/15-2015/14 ثم عاودت الإرتفاع خلال 2017/16 - 2018/17 ثم انخفضت مرة أخرى خلال 2020/19-2019/18 ولكن لم تتجاوز نسبة المنح والمساعدات عن 5% من إجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية طوال فترة الدراسة كما يتضح من الشكل رقم (25).

3-2-2 مخصصات المزايا الإجتماعية

هى مخصصات موجه لبعض فئات القطاع العائلى فى شكل دعم نقدى[1] من المفترض أنها تسهم فى زيادة الدخل الحقيقى لأفراد الطبقات التى تحصل عليها وتتمثل فى البنود الاتية[2]:

- معاش الضمان الاجتماعى: معاش ضمانى شهرى للأسر الفقيرة التى لا يتوافر لها دخل ويبلغ 323 جنيه للأسرة المكونة من فرد واحد، 360 جنيه للأسرة المكونة من فردين، 413 جنيه للأسرة المكونة من ثلاث أفراد،450 جنيه للأسرة المكونة من أربع أفراد بالإضافة الى تقديم إعانة المدارس خلال فترة الدراسة (8أشهر) بواقع 20 جنيه للطالب بحد أقصى 4 أفراد للأسرة ويغطى ما يقرب من 3.800 مليون أسرة.
- معاش الطفل: والذى يقدم لعدد 55 ألف أسرة.
- إعانات الشؤون الاجتماعية: ومنها البرنامج القومى لتنمية الطفولة المبكرة الذى يقدم إلى 23 ألف أسرة.
- مساهمات فى صناديق المعاشات: تتمثل فى تقديم مبالغ لصناديق المعاشات لتمكينها من صرف المعاشات المستحقة ودفع فوائد القروض المستحقة عليها ودفع العلاوات المقررة لأصحاب المعاشات.
- علاج مواطنى جمهورية مصر العربية: والتى تم نقلها من بند المنح والمساعدات.
- مزايا اجتماعية أخرى: تتضمن بعض البنود التى لا تظهر كبند مستقل من بنود المزايا الاجتماعية لضألة مخصصاتها مثل المساعدات الشهرية التى تقدم الى: 18.8 ألف من أسر المجندين، 3.6 ألف من أسر حلايب وشلاتين، 0.6 ألف أسرة من أسر نجع حمادى.

وقد بلغت تلك المخصصات فى المتوسط 38.5 مليار جنيه بحد أقصى 107.5 مليار جنيه فى 19/ 2020 وحد أدنى 2.1 مليار جنيه فى 2007/06. وبتقدير معادلة الإتجاه العام الخطية[3] يتضح أن مبالغ المزايا الإجتماعية زادت بمقدار 7.8 مليار جنيه سنوياً ، كما يشير معامل التحديد إلى أن 85% من التغيرات الحادثه فى مبالغ المزايا الإجتماعية تعود الى مجموعة من العوامل التى ينعكس تأثيرها عبر متغير الزمن وذلك عند مستوى المعنوية الاحصائية 0.05 ،0.01 ،0.001. وقد أخذت تلك المخصصات فى التزايد بإستثناء 2010/09 و2015/14 و2019/18 وفى خلال 2014/13-2007/06 كانت تمثل تلك المخصصات ما يقرب من 9% فى المتوسط من مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية ثم إرتفعت لتصبح فى المتوسط ما يزيد عن 24% خلال 2019/18-2015/14 إلى أن إرتفعت وأصبحت تتجاوز36.5% فى 2020/19 وذلك كما

[1] باستثناء العلاج على نفقة الدولة الذى يشمل دعم سلعى وخدمى.
[2] وزارة المالية.(2020/19-2007/06). مرجع سبق ذكره.
[3] كما يتضح من المعادلة رقم(4) بالجدول رقم (1) بالملحق.

يتضح من الشكل رقم (26). وتعد الزيادة فى تلك المخصصات نتيجة[1]: زيادة عدد الأسر المستفيدة[2]، زيادة حصة الدعم النقدى المقدمة للطبقات الفقيرة[3]، تطبيق برامج جديدة[4]. لكن يعاب عليها ضألة المبالغ المخصصة للفرد الواحد فى ظل الغلاء المعيشى الذى يشهده أفراد المجتمع.

4-2-2 متطلبات اضافية واحتياطية

وتتضمن مخصصات يتم اللجوء إليها فى الظروف الطارئة كالإرتفاع العالمى فى أسعار السلع الغذائية والمواد البترولية كإحتياطى لدعم السلع الغذائية وإحتياطى لدعم المواد البترولية لمواجهة تلك الزيادات الطارئة.

ومن العرض السابق يتضح التناقض النسبى لنصيب القطاع الإنتاجى من مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية فى حين يتزايد النصيب النسبى للقطاع العائلى ففى حين بلغت إجمالى المخصصات الموجهه للقطاع العائلى 64% فى المتوسط خلال 2014/13-2007/06 إرتفعت لتصبح 75% فى المتوسط خلال 2019/18- 2015/14 إلى أن وصلت لما يقرب من 92% فى 2020/19 بينما بلغت المخصصات الموجهه للقطاع الإنتاجى 36% فى المتوسط خلال 2014/13-2007/06 وإنخفضت الى 25 % فى المتوسط خلال 2019/18-2015/14 إلى أن وصلت لما يقرب 18% فى 2020/19 [5] كما لم تتجاوز المخصصات الموجه لقطاع العالم الخارجى 0.2% على الأكثر طوال فترة الدراسة وذلك كما يتضح من الشكل رقم (27). ويعزى ذلك إلى الإتجاه التدريجى من قبل الحكومة نحو تقليل الدعم الموجه للقطاع الإنتاجى بالأخص دعم الطاقة وضخ مبالغ مالية فى شكل دعم نقدى للفئات الأكثر فقرا فى محاولة لتصويب سياسات الدعم الفائته، إستهداف الطبقات الفقيرة بشكل أصوب، توفير مظلة حماية إجتماعية للفئات الأقل دخلاً أملاً فى تحقيق العدالة الإجتماعية وتقوية شبكة الأمان الإجتماعى لأفراد القطاع العائلى الفقراء لكسر توارث الفقر ومحاولة إيصال الدعم لمن يستحقه فعلاً وتقليل التفاوت الإجتماعى، ولكن تبقى تحسن حالة الفقر والفقراء فى المجتمع هى الفيصل للحكم على مدى نجاح هذا التحول فى تحقيق المستهدف منه من عدمه.

---

[1] المرجع السابق ذكره مباشرة.

[2] مثل معاش الضمان الاجتماعى تم زيادة الاسر المستفيدة الى 1.5 مليون أسرة فى 13/2014 ثم 1.678 مليون أسرة فى 16/2017 ثم 1.700 مليون أسرة فى 17/2018 الى ان وصلت الى مايقرب من 4 مليون أسرة حالياً.

[3] مثل معاش الضمان الإجتماعى الذى زاد من 200جنيه الى 300 جنيه شهريا فى 13/2014 تلاه زيادات عدة بعد ذلك.

[4] مثل معاش الضمان الإجتماعى تم تضمينه لبرنامجى دعم نقدى جديدين وهما: **برنامج تكافل**: الذى يستهدف الفئات الأكثر فقراً التى لديها أطفال فى الفئة العمرية حتى 18 سنة من خلال مبلغ 325 جنيه شهرياً بالإضافة الى منحة لكل تلميذ فى مراحل التعليم (الابتدائى، الإعدادى، الثانوى) من 100-80-60 جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاث تلاميذ لكل أسرة مع زيادة شهرية بحد أقصى 100جنيه **وبرنامج كرامة**: الذى يستهدف الفئات الأكثر فقراً والغير قادرة على العمل والكسب مثل كبار السن من 65 فأكثر أو من لديه عجز كلى أو إعاقه تمنع عن العمل من خلال مبلغ 350 للأسرة شهرياً بحد أقصى ثلاث أفراد للأسرة الواحدة وذلك لعدد مليون أسرة حيث بدأ تطبيق البرنامجين فى 15/2016 على 3 محافظات فقط وهم أسوان، الأقصر، قنا وجارى التوسع فى تطبيقه على باقى المحافظات لإستهداف الأيتام والأرامل والمطلقات ولمن بلغن سن الخمسين ولم تتزوج وأولاد المطلقات إذا سجنت أو توفيت وأسر المساجين لفترة لاتقل عن 3 سنوات. طبقا لقرار مجلس الوزراء 540 لسنة 2015 وقد تم زيادة عدد أسر المستفيدين ببرنامجى تكافل وكرامة الى 1.700 مليون أسرة فى 17/2018 وكذلك زيادة مبالغ الدعم فى 19/2020 لتصبح 425 جنيه شهريا للأسرة فى برنامج تكافل بخلاف منحة التلميذ والحد الاقصى للزيادة الشهرية كما هم و450 جنيه شهريا للاسرة فى برنامج كرامة، انظر: وزارة المالية. (16/2017). البيان المالى لموازنة الدولة، 80.

[5] اعتمد الباحثان على تقدير قيمة الدعم الموجه للقطاع العائلى من خلال قيمة الدعم الموجه للقطاع العائلى + 50% من قيمة الدعم الموجه للقطاع العائلى والإنتاجى+ 50% من البنود الأخرى معاً السابق توضيحها وكذلك تم تقدير قيمة الدعم الموجه للقطاع الإنتاجى من خلال قيمة الدعم الموجه للقطاع الإنتاجى+ 50% من قيمة الدعم الموجه للقطاع العائلى والإنتاجى معاً + 50% من البنود الأخرى السابق توضيحها مع إستبعاد بنود الدعم الأخرى.

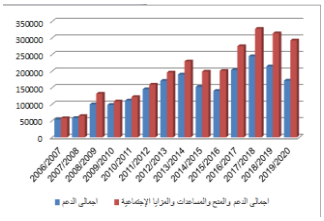

شكل 23: مخصصات الدعم من اجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

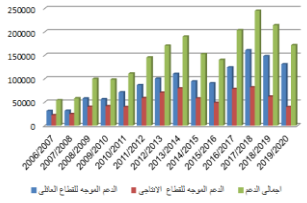

شكل 24: مخصصات الدعم الموجه للقطاع العائلى والدعم الموجه للقطاع الانتاجى من اجمالى الدعم خلال 2007/06 -2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

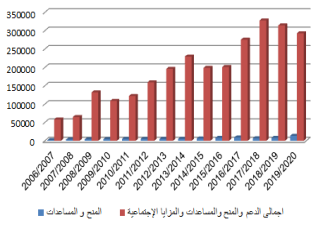

شكل 25: مخصصات المنح والمساعدات من اجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

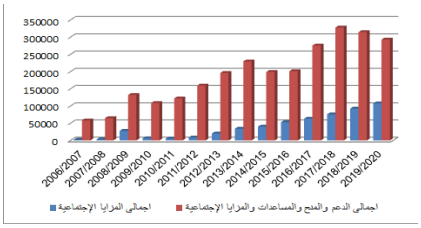

شكل 26: مخصصات المزايا الإجتماعية من اجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

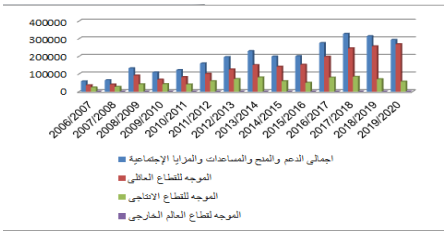

شكل 27: مخصصات الدعم والمنح والمساعدات طبقا للقطاع المستفيد خلال 2007/06-2020/19

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول رقم (2) بالملحق

3-2 تقيم مدى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية

بدأ برنامج دعم السلع الغذائية بعد الحرب العالمية الأولى كرد فعل لإرتفاع أسعار السلع الغذائية قامت الدولة بإستيراد كميات كبيرة من القمح والدقيق من أستراليا، وقامت ببيعه في منافذ حكومية بأسعار مخفضة. وفى 1941 بدأ تطبيق برنامج دعم لكافة المواطنين كإجراء مؤقت لتخفيف حدة الآثار السلبية للحرب العالمية الثانية على مستوى المعيشة أنذاك من خلال توزيع بعض السلع مثل: السكر، زيت الطعام، الشاي، الكيروسين شهرياً وبمقدار محدد لكل فرد من أفراد الأسرة بنظام البطاقة التموينية بميزانية 2 مليون جنيه. وفي الستينيات مع إرتفاع أسعار السلع ونقصها خاصة بعد حرب 1967 توسعت الحكومة فى نظام البطاقات التموينية ليشمل سلع مثل: القمح، السكر، الأرز، زيت الطعام، الصابون، الكيروسين، بعض المنتجات القطنية وكان ذلك الإجراء لمواجهة النقص في هذه السلع بميزانية 9 مليون جنيه. وفى السبعينيات إتسع برنامج الدعم قيمة وحجماً ليشمل 18 سلعة منها: الفول، العدس، الأسماك، الدجاج، اللحوم المجمدة، الخبز، السكر، الأرز، الشاي ...إلخ. وإستهدف كافة المواطنين وليس محدودي الدخل فقط بميزانية 20 مليون جنيه ولكن ظلت 75% من تلك المخصصات موجه للدعم الغذائي. ومع بداية

الثمانينيات إرتفعت قيمة الدعم الموجه للسلع التموينية لتصل إلى 1.6 مليار جنيه سنوياً نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية لمعظم السلع من جهة وتزايد عدد أصناف السلع التي يشملها الدعم إلى 20 سلعة. ولكن بدأ من 1982 بدأ العمل على إصلاح نظام الدعم بعدما ترأى أنه هو السبب الرئيسي في تزايد عجز الموازنة العامة بناءاً على توصيات صندوق النقد الدولى لذا تم العمل على خطة متدرجة طويلة المدى لخفض الدعم حتى لا يشعرالمواطن بتغيرات حادة فى مستوى المعيشة، فتم الخفض التدريجى للدعم عن سلع: الأسماك، الدجاج، اللحوم المجمدة، الشاي، الأرز فى الفتره ما بين 1990 – 1992 وبحلول 1997/96 كان هناك أربع أصناف فقط مدعمه وهي الخبز البلدي، الدقيق البلدي، السكر، زيت الطعام، كما تم تخفيض عدد الأشخاص الذين يملكون بطاقات التموين والتوقف عن تسجيل المواليد الجدد[1] فتم خفض عدد المستفيدين الى 70% فى 1998 مقارنة ببداية الثمانينيات، كما تم رفع سعر رغيف الخبز إلى 5 قروش فى 1989/88 بعدما كان من قرش إلى قرشين في 1984/83، وكذلك إنقاص وزن الرغيف من 150 جرام إلى 130 جرام، وفي 1992 رفعت الحكومة الدعم عن الخبز ذو الجودة المرتفعة ثم الخبز الشامي. مما أدى إلى إنخفاض عدد السلع المدعمة وكذلك القيمة الكلية للدعم[2]. وأستقر دعم السلع التموينية بعد ذلك على السلع الآتية: الخبز، زيت الطعام، السكر ولكن بدأ من 2004/03 وعقب قرار تعويم سعر صرف الجنيه المصري فى 2005 تم إضافة بعض السلع وتمثلت في: المسلى النباتي، الأرز، الفول، العدس، المعكرونة، الشاي، زيت طعام إضافي، سكر إضافي، وفى 2008/07-2009/08 تم تحويل بطاقات الدعم الجزئى إلى دعم كلى وفى 2009/08 تم إضافة مواليد جديدة على البطاقات التموينية بما يعادل 15 مليون مستفيد جديد ليصل عدد المستفيدين الى 53.5 مليون مستفيد أى ما يزيد عن 70% من السكان، كما تم مضاعفة كميات السلع التموينية الإضافية[3]، إلى أن تم إلغاء الدعم على المسلى النباتي، الفول، العدس، المعكرونة في 2007/06 وأصبحت السلع التي يتم دعمها متمثلة فقط في الخبز البلدى، زيت الطعام، السكر، الأرز، زيت طعام إضافي، سكر إضافي، الشاي[4]. وأحيانا يتم تقديم دقيق القمح فى بعض المحافظات وكذلك تقديم المعكرونة بدلا من الأرز فى حالة عدم توافره. ومن الجدول التالى يتضح مقررات الحصة التموينية المخصصة للفرد الواحد. وحتى 2014/13 استحوذ دعم الخبز على ما يزيد عن ثلثى مخصصات دعم السلع الغذائية وإستحوذ دعم باقى السلع التموينية على النسبة الباقية (ما يقرب من الثلث)، كما استحوذ القمح المستورد على ما يزيد عن ثلثى الدعم الموجه لرغيف الخبز. والشكليين التاليين يوضحان توزيع

---

[1] عمدت وزارة التجارة والتموين تصنيف المستفيدين إلى مجموعتين: البطاقات الخضراء وتستحق دعماً كاملاً لاستهداف الفقراء ومحدودي الدخل من العاملين بالحكومة والقطاع العام، مستحقى معاش السادات، أصحاب المعاشات، أصحال الحرف والعمالة المؤقتة. البطاقات الحمراء وتستحق دعماً جزئياً وتخصص لشرائح المواطنين أصحاب الدخل الأعلى مثل المستثمرين، أصحاب المحال أو الأراضي أكثر من عشرة أفدنة، أصحاب المهن الحرة و الورش.

[2] أنظر:

- حلمي الراوي، برنامج الدعم المصري بين ضعف الفاعلية وقوة الإلغاء، مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان، مارس 2008،2.

- سلمى فريد، سياسة الدعم في مصر: خلفية تاريخية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر

Http://www.e-socialists.net/node14629. Accessed at 05/06/2011.

The World Bank, Arab Republic of Egypt, Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages, Social and Economic Development Group, Middle East and North Africa Region, Document of the World Bank 57446, September, 2010, pi.

[3] وزارة المالية، البيان المالى لموازنة الدولة ،2008/2009، 17.

[4] عبد الفتاح الجبالي، الموازنة العامة والمواطن المصري، دراسة في قضايا الأجور والدعم والمعاشات، مرجع سبق ذكره، 118.

مخصصات دعم السلع الغذائية فى 2011/10 كمثال ويتضح منهما استحواذ دعم الخبز على 72.56% يليه دعم السكر (13،64%)، دعم الزيت (12،25%)، دعم الارز(1،72%)، دعم الشاى(0.19%) كما يستحوذ القمح المستورد على (72.3%) من الدعم الموجه لرغيف الخبز يليه القمح المحلى (23،7%) يليه الذرة الشامية المحلية (4 %)

جدول 3: مقررات دعم السلع التموينية بخلاف الخبز البلدى للفرد الواحد

السلعة المدعمة	الكمية المخصصة (كيلو جرام)	السعر بعد الدعم (جنيه مصرى)	السعر قبل الدعم
الارز	1	1.50	6-4.25
المعكرونة	1	1.50	6-4
السكر	2 بواقع 1كيلو اساسى و أخر اضافى	2.50 بواقع 1.25 جنيه للكيلو جرام الواحد	5.50-5
الزيت	1.5 بواقع 1كيلو اساسى و نصف كيلو اضافى	4.50 بواقع 3 جنيه للكيلو جرام الواحد	15-9.5
الشاى	غير متوافر		30-25

المصدر: من اعداد الباحثان

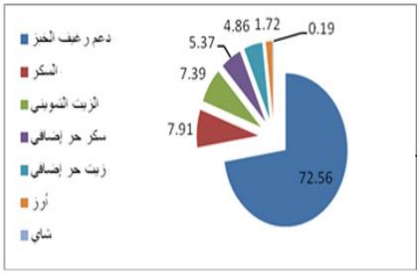

شكل 28: توزيعات مخصصات دعم السلع التموينية فى 2011/10

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى وزارة المالية، البيان المالى

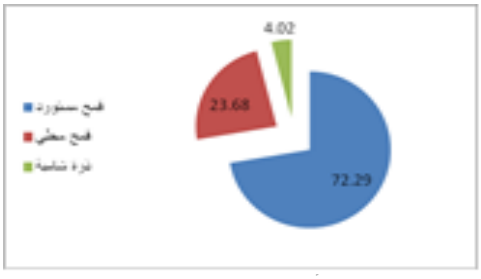

شكل 29: توزيعات مخصصات دعم رغيف الخبز فى 2011/10

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى وزارة المالية، البيان

وحتى 2014/13 كان النظام القائم يتيح الخبز لكافة المواطنين من منافذ توزيع محددة دون ان يكون مقتصراً على فئات معينة، كما أتاح دعم السلع التموينية حصول 66.8 مليون مواطن ما يقرب من80% من السكان من الحصول على كميات محددة من بعض السلع الغذائية بأسعار مخفضة[1] بما يرسى دعائم المنظومة القائمة أنذاك. ولكن يؤخذ عليها وصول الدعم إلى غير مستحقية من جهة وعدم وصوله إلى مستحقيه من جهة أخرى فأحدى الدراسات قدرت أن أغنى 20% من أفراد المجتمع تحصل على 24% قيمة دعم السلع التموينية بينما يحصل أفقر20% على 17% فقط من قيمة هذا الدعم وذلك كما يتضح من الجدول رقم (4) حيث زيادة معدلات الإستفادة من برامج دعم السلع التموينية تزداد بزيادة

[1] عبد الوهاب، نورا و اباتنيه، ابراهام (2013). آلية الإستهداف لبرنامج الدعم الغذائى فى مصر: الرسائل الأساسية. مذكرة سياسة مشتركة. مركز العقد الاجتماعى وبرنامج الغذاء العالمى، 1

مستويات الدخول، فى دراسة أخرى وجدت أن الأسر الفقيرة تنفق 9% من إجمالى إنفاقها الغذائى على السلع الغذائية المدعمة لتحصل على 32.5% من سعراتها الحرارية اليومية فى حين تنفق الأسر غير الفقيرة 5.2% من إجمالى إنفاقها الغذائى على السلع الغذائية المدعمة لتحصل على 20.8% من سعراتها الحرارية اليومية، كما تحصل الأخيرة على 70.5% من قيمة دعم الخبز و64% من قيمة دعم السلع التموينية مقارنة بالأسر الفقيرة، فضلاً عن إستفادة المناطق الحضرية بصورة كبيرة مقارنة بالمناطق الريفية[1]. أيضاً إحدى الدراسات وجدت أن المستفيدين من برامج الدعم يمتثلون فى 26.4% من الأسر المعرضة لخطر الفقر و44.4% من غير الفقراء وفقط 29.2% من الطبقة الفقيرة[2]، ومن مظاهر ذلك الاتى:

- وجود من 4-7 مليون مواطن من الطبقة الفقيرة (14% من الطبقة الفقيرة) ليس لديهم بطاقات تموينية في حين أن 71% من المواطنين من مرتفعي الدخل نسبياً لديهم بطاقات تموينية مدعومة بالكامل[3]. فضلاً عن عدم قدرة بعض الأسرعلى إضافة مستحقين جدد على البطاقات القائمة على الرغم من الزيادة في عدد أفرادها، بالإضافة إلى وجود عدد من الأفراد المسجلين بالبطاقات من غير المستفيدين الفعليين من الدعم بسبب عدم الإقامة داخل البلاد أوالوفاة أو عدم الحاجة للسلع المدعمة فى ظل عدم تواجد قاعدة بيانات يمكن الرجوع إليها لتحديد الفئات المستحقة للدعم وبطء وضعف عمليات المراجعة والتنقية للفئات المستفيدة بالدعم.

- يحصل الوجه البحرى على ما يعادل 60% من توزيع الخبز المدعوم، وتستفيد المناطق الحضرية بما يعادل70% من دعم السلع الغذائية في حين أن 95% من القرى الأشد فقراً في مصر تقع في الوجه القبلي والمناطق الريفية[4] وهو ما يتنافى مع تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع جغرافياً.

- يقوم بعض أصحاب المحال التموينية باستغلال بعض مستحقي الدعم من الأميين وكبار السن الذين لا يرغبون في شراء كافة السلع المدعمة من خلال الحصول على السلع التى لم يرغبو فى شرائها وبيعها في سوق موازية مستغلين فرق الأسعار لتحقيق أرباح نقدية وقد قدرت إحدى الدراسات أن 66% من مبالغ دعم السلع التموينية لا تذهب إلى المستحقين وإنما تتسرب للوسطاء وتجار السوق السوداء. كما يقوم أصحاب المخابز والمطاحن بتسريب الدعم المقدم للخبز إلى محلات الحلوى في شكل دقيق فيصل 35% فقط من دعم الخبز الى الطبقة الفقيرة فى حين يستفيد أغنى 60% من أفراد المجتمع من ما يزيد عن 48% من ذلك الدعم ويتسرب الباقى عبر المؤسسات التسويقية[5] حيث يباع الدقيق المدعم من

[1] المرجع السابق ذكره مباشرة، 2.

[2] د جاد الله، مى وعبد المجيد، إيناس على وابراهيم، هند (2014) ،1. وللمزيد أنظر:

- Ahmed, A.; Bouis, H.; Gutner, T., & Lofgren, H. (2001). The Egyptian Food Subsidy System, Structure, Performance and Options for Reform. International Food Policy Research Institute. Research Report 119, 1-148.

[3] انظر:

- عبد الوهاب، نورا و اباتنيه، ابراهام (2013). مرجع سبق ذكره، 1

- المركز المصري للدراسات الإقتصادية (2008). دعم الأسعار أم دعم القدرات. سلسلة أراء في السياسة الإقتصادية ، 2 – 3.

[4] قدرتها إحدى الدراسات ب45% من المسجلين ببطاقات التموين ، انظر:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.(2005). دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفصيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة، 2-3، 15.

- أبو زيد، مها محمود (2019). مرجع سبق ذكره، 166-167.

[5] انظر:

الدولة للمخابز بسعر 160 جنيه مصرى للطن ويباع من المخابز للسوق الموازية بسعر يتراوح بين 1750-2000 جنيه للطن حيث يتلاعب أصحاب المخابز والمطاحن بنسب خلط الدقيق المدعم لإنتاج الخبز البلدي وذلك من خلال الخبز بأقل من الوزن المطلوب البالغ 130جرام للرغيف الواحد أو زيادة درجة الرطوبة بالرغيف أو رفع نسب إستخراج الدقيق البلدي المدعم إستخراج 82% بالمطاحن عن النسبة المقررة أو إنتاج دقيق مخالف للمواصفات المحددة من قبل وزارة التموين، ويرجع ذلك إلى أن الأسعار التى تحددها الدولة لتكلفة الطحن والخبز أقل من التكلفة الفعلية وهو ما يحفز أصحاب المطاحن والمخابز على تهريب الدقيق المدعم[1]. كما يباع زيت الطعام بما يزيد عن 15% عن سعره المدعم و السكر بما يزيد عن 20%[2].

- استخدام السلع المدعمة في غير الأغراض المخصصة لها وإرتفاع نسبة الفاقد في السلع المدعمة فتبلغ نسبة الفاقد في دعم رغيف الخبز إلى 30%-80% وفي سلع البطاقة التموينية من 15% - 20%[3].فيتم استخدام الخبز المدعم في تغذية الدواجن والمواشي لرخص سعره عن الأعلاف[4] ولأنه متاح لكل أفراد المجتمع دون إستثناء، كما يتم إستخدام الخبز المدعم فى المطاعم الشعبية ولدى البائعة الجائلين للسلع الغذائية لنفس الأسباب.

- عدم كفاية الحصص التموينية لبعض السلع (فالسكر يكفي لمدة 19 يوم فقط والزيت يكفي لمدة 23 يوم فقط والأرز والمعكرونة يكفيان لمدة 11 يوم فقط[5]) وزيادتها عن الحاجة لبعض السلع الأخرى وعدم دعم بعض السلع الأخرى الهامة فهناك سلع يحتاج المواطن المصري لدعمها في مقدمتها اللحوم والدواجن والأسماك وهناك سلع غير هامة أو غير مبررة اقتصادياً وصحياً مثل السكر والشاي وهو ما يتعارض مع التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

- المرجع السابق ذكره مباشرة، 165، 167

- Gutner, T. (1999). Op Cit, 2.
- Kamal, O. (2015). Op Cit, 9.
- Al-Shawarby, S.; El-Laithy, H.; Youssef, A., & Sadek, I. (2010).Op Cit, i-ii.

[1] انظر:

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.(2005). مرجع سبق ذكره ، ص 15- 16.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.(2008). الوضع الراهن لصناعة الخبز فى مصر ومقترحات تطويره وبعض التجارب الدولية، 6.

[2] Ahmed, A.; Bouis, H.; Gutner, T. & Lofgren, H. (2001). Op Cit.

[3] انظر:

- الجبالي، عبد الفتاح (2008). مرجع سبق ذكره، 131.
- عبد الحليم، ريم (2017). دعم الغذاء فى مصر: رحلة إصلاح أم رحلة تخفيض فى مبالغ الدعم؟. ندوة أصحاب الفكر الاقتصادى فى منطقة الشرق الاوسط. مركز المشروعات الدولية الخاصة، 1.

[4] المركز المصري للدراسات الإقتصادية (2008). مرجع سبق ذكره، 2.

[5] انظر:

- الجبالي، عبد الفتاح (2008). مرجع سبق ذكره، 15.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. (2003). إستطلاع الرأي حول السلع الأكثر أهمية للمواطنين ، 1.
- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. (2007). إستطلاع رأي المواطن حول منظومة الدعم ، 4 - 5 .
- Ministry of Social Solidarity (2009). Vulnerability Analysis and Review of Safety Nets in Egypt. World Food Programme. Second Conference on Integrated Social Policies in Egypt, 4-5 July, 2009, 5.

– إرتفاع مدة الإنتظار داخل طوابير الخبز للحصول على متطلبات الأسرة بشكل مهين كما يتضح من الشكل رقم (1) بالملحق. وفى بعض الأحيان خلال 2011/10-2007/06 كان التدافع والتزاحم فى طوابير الخبز يفضى إلى وفاة بعض الأشخاص إما بسبب التدافع ذاته أو بسبب العراك الناجم من التدافع.

وبدأ من 2015/14 تم إرساء العمل بقواعد منظومة دعم السلع الغذائية الجديدة فتم العمل بنظام البطاقات الذكية لصرف الخبز حيث لكل فرد مسجل على البطاقة الحق فى الحصول على 150 رغيف خبز بلدى شهريا بمعدل 5 أرغفة يومياً بسعر خمسة قروش للرغيف الواحد بواقع 10 كيلو جرام دقيق للمواطن شهرياً من 28 ألف مخبز على مستوى الجمهورية، وتم بعد ذلك إحتساب نظام النقاط حيث يحصل الفرد على 10 قروش عن كل رغيف يستغنى عن شرائه من حصته اليومية تضاف له على رصيده بالبطاقة الذكية ويحق له إستخدامه فى شراء السلع الأخرى المحددة من دعم السلع التموينية. فضلاً عن أحقية حاملى البطاقات فى تقييم أداء المخابز من حيث حسن المعاملة، جودة ووزن الخبز، إلتزام المخابز بمواعيد التشغيل والإغلاق، نظافة المخبز. والجدول رقم (5) يوضح مقدار الدعم الموجه لرغيف الخبز الواحد. كما تم تحسين آليات الإستهداف لمستحقى دعم الخبز من خلال إجراء المراجعات وعمليات التنقية والتحديث بشكل مستمر، الأمرالذى ترتب عليه تقليل عدد المستفيدين من 82.2 مليون فرد فى 2017/16 الى 78.6 مليون فرد فى 2019/18 الى 70.618 مليون فرد فى 19/ 2020 [1]، الأمر الذى بدوره أدى الى توفير 41% من الهدر فى الدقيق المدعم[2] كما أدت آلية نقاط الخبز الى توفير قدره 41.7% فى إنتاج الخبز المدعم فى2017/16 ، 38% فى 2018/17، 32.7% فى 2019/18، 27.3% فى 2020/19، وأصبح دعم الخبز يمثل ما لايزيد عن 59% من إجمالى الدعم الغذائى فى 2015/14 ، 57% فى 2017/16، 49% فى 2019/18، 56% فى 2020/19 بعدما كان يمثل ما يزيد عن 70%[3].

ومن ثم يمكن القول بأن صانعى السياسات من الواضح جلياً استفادتهم من أخطاء المنظومة السابقة فبعد أن كان دعم الخبز متاح لكل المواطنين وبكميات غير محددة أصبح مقتصراً على فئات محددة يتم تنقيتها بشكل دورى وبكميات محددة سلفاً، وتحول النظام من دعم المدخلات (دعم الدقيق حيث يحصل المخبز على الدقيق بسعر منخفض لينتج منه أرغفة منخفضة التكلفة) إلى دعم المخرجات (دعم الرغيف). أيضاً أصبح إستهلاك الأسر الريفية من الخبز المدعم يفوق إستهلاك الأسر الحضرية وذلك كما يتضح من الجدول رقم (6). ولكن لا تزال تعانى تلك المنظومة من:

[1] وزارة المالية.(06/2007-19/2020). مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الحليم، ريم (2017). مرجع سبق ذكره، 1.

[3] وزارة المالية.(06/2007-19/2020). مرجع سبق ذكره.

جدول4: استفادة شرائح المجتمع بدعم السلع التموينية

الشرائح المختلفة للإستهلاك	نسب الاستفادة من دعم السلع التموينية
أفقر 20%	%17
الـ 20% التالية	%18
الـ 20% الثالثة	%19
الـ 20% الرابعة	%22
أغنى 20%	%24

المصدر: الجبالي، عبد الفتاح (2008). الموازنة العامة والمواطن المصري:
دراسة في قضايا الأجور والدعم والمعاشات. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتجية، 131.

جدول 5: الدعم الموجه لرغيف الخبز الواحد فى 2017/16

(1) تكلفة انتاج رغيف الخبز	(2) الدعم الموجه لمزارع القمح المحلى (دعم المزارعين)	(3) المسدد من المستفيد	(4) صافى الدعم (1-2-3)
36.8 قرش / رغيف	4.26 قرش / رغيف	5 قرش / رغيف	27.54 قرش/ رغيف

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى وزارة المالية.
(2017/16). البيان المالى لموازنة الدولة2017، 74.

جدول 6: متوسط عدد الخبز البلدى المدعم المستهلك يومياً وفقا لأقاليم الجمهورية فى 2018/17

البيان	متوسط عدد الخبز المدعم المستهلك للاسرة (رغيف)	متوسط عدد الخبز المدعم المستهلك للفرد (رغيف)
اجمالى الجمهورية	11.4	2.7
ريف الجمهورية	12.9	2.9
حضر الجمهورية	9.6	2.5
المحافظات الحضرية	7.6	2
حضر الوجه البحرى	12.2	3.1
ريف الوجه البحرى	14.1	3.4
حضر الوجه القبلى	10.7	2.6
ريف الوجه القبلى	11.4	2.4
محافظات الحدود	7.3	1.5

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
(2019-2018/17). أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، 76.

- مشاكل المتنقلين: حيث نظام البطاقة الذكية التى يصرف عليها الخبز يرتبط بعدد السكان فى كل منطقة ومن ثم حتى يتمكن المتنقلين من صرف حصصهم من الخبز حتى تسوية أوضاعهم كان يتم من خلال البطاقات الذهبية لدى أصحاب المخابز وبعد إلغاء تلك البطاقات نتيجة السحب الوهمي من قبل أصحاب المخابز عانى أولئك المتنقلون[1].

[1] عبد الحليم، ريم (2017). مرجع سبق ذكره،1.

– قيام بعض المخابز بتقليل كمية الدقيق المتفق عليها فى الخبز المنتج لإنتاج أرغفة أخرى خارج نظام الدعم و بيعها ب 35 قرش/ رغيف[1].

كما تم على الصعيد الأخر فى منظومة السلع التموينية بدأ من 2016/15 هو أحقية شراء الفرد المسجل على البطاقة الذكية من 21 سلعة غذائية وغير غذائية بما قيمته 15 جنيه شهرياً وبحد أقصى 60 جنيه شهريا(4 أفراد كحد أقصى) لكل أفراد الأسرة المسجلين على البطاقة من 132 ألف بقال تموينى و 4ألاف فرع جمعيتى و489 فرع تابع لشركات الأهرام(103 فرع)، النيل(167 فرع)، الأسكندرية (228 فرع) للمجمعات الإستهلاكية وفروع العامة لتجارة الجملة (381 فرع) والمصرية لتجارة الجملة (161 فرع) فى أنحاء الجمهورية. وفى 2018/17 تم رفع قيمة الدعم إلى 21 جنيه شهرياً ثم إلى 50 جنيه شهرياً فى 2019/18 و25 جنيه شهرياً لكل فرد على البطاقة زائد عن الحد الأقصى، بالإضافة إلى رصيد نقاط الخبز. كما تم تحسين آليات الإستهداف لمستحقى دعم السلع التموينية من خلال إجراء المراجعات وعمليات التنقية والتحديث بشكل مستمر، الأمرالذى ترتب عليه تقليل عدد المستفيدين من 69.22 مليون مواطن فى 2017/16 إلى 69 مليون مواطن فى 2019/18 إلى 63.200 مليون مواطن فى 2020/19 بما يعادل حوالى 16 مليون بطاقة تموين[2]. وبالتأكيد تغلبت منظومة دعم السلع التموينية الجديدة على بعض عيوب المنظومة السابقة مثل القضاء على إستغلال بعض مستحقي الدعم من الأميين وكبار السن، تسريب الدعم وإستخدام السلع المدعمة في غير الأغراض المخصصة لها، وتقييد حرية المستهلك فى إستهلاك السلع التى يرغب فيها وتشوه الأسعار نتيجة ثبات السعر، وأصبحت إستفادة أسر الريف (95.5%) أكبر من إستفادة أسر الحضر(80.2%) حيث تحصل الأسرة فى الريف من دعم السلع الغذائية وفقا لتلك المنظومة على ما يعادل 11.3% فى المتوسط من إجمالى إستهلاك الأسرة من الطعام والشراب بينما تحصل أسرة الحضر على ما يعادل 8.8% فى المتوسط ، كما تتناقص نسبة ما تحصل عليه الأسرة من دعم السلع الغذائية إلى إجمالى إستهلاك الأسرة من الطعام والشراب وفقا لشرائح الإنفاق العشرية كلما إنتقلنا من الشريحة الدنيا (15.5%) إلى الشريحة العليا (6.1%)[3]، إلا أنه يؤخذ عليها[4]:

– تتجاهل تلك المنظومة الإرتفاعات المتتالية فى أسعار السلع نتيجة إرتفاع الأسعار العالمية والتراجع المستمر فى قيمة الجنية المصري فيرتفع معها أسعار السلع المستوردة أو نتيجة التضخم الناجم من إفراط الحكومة في الإقتراض الداخلي الزائف الذى يصاحبه زيادة فى أسعار السلع المحلية خاصة فى ظل البيروقراطية والروتين والتباطوء فى اتخاذ القرار وأخذ موافقات السلطة التشريعية المعهودة فى الدول النامية بشكل عام مما يترتب عليه معاناة المستفيدين جراء إرتفاع الأسعار وعدم تعديل أنصبتهم من

[1] المرجع السابق ذكره مباشرة، 1.

[2] وزارة المالية.(2007/06-2020/19). مرجع سبق ذكره.

[3] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2018/17- 2019). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، 69، 71، 76.

[4] اعتمد الباحثان على بعض المقابلات الشخصية للمستفيدين ببطاقات التموين فى محافظتى القاهرة والاسكندرية كما استندا الى المنهجية المتبعة بأحد الأبحاث المعدة من قبل البنك الدولى بخصوص تقييم نظام الدعم الغذائى فى مصر، انظر:

Al-Shawarby, S.; El-Laithy, H.; Youssef, A., & Sadek, I. (2010). Op Cit, 1-89.

الدعم لفترة ما بالتزامن مع ضعف الدور الرقابي للدوله علي الأسعار وعلي ردع المحتكرين خاصه مستوردي السلع الغذائية مما يفتح الباب أمام إستغلال المستهلكين[1].

- لم تضع تلك المنظومة حل لمشكلة نفاذ السلع الأساسية من منافذ صرف السلع التموينية حيث لا يستطيع المستفيد إنفاق قيمة مستحقاته من الدعم من مكان أخر فهل يمكن أن يحصل المستفيد على دجاجة او لحم مدعم من المنافذ التموينية دون أن يحصل على أرز أو زيت مدعم.
- يتم تحصيل 5 جنيهات كعمولة من كل بطاقة لحساب المنفذ التموينى وشبكة البطاقة الذكية الأمر الذى يعنى إنخفاض قيمة الدعم الحقيقى من 50 إلى (45- 47.5 - 48.3 - 48.75) جنيه حسب حجم الأسرة.
- تباع السلع لدى منافذ صرف السلع التموينية بأسعار أعلى من أسعار السوق مثل سكر القصب (الأبيض) يباع لدى المنفذ التموينى ب 9.5 جنيه 950 جرام في حين يباع مثله فى الجودة لدى المحال الاخرى ب 7.5-8 جنيه 1 كيلو جرام و تباع زجاجة الزيت (ماركة قراميش) لدى المنفذ التموينى ب 20 جنيه ا لتر فى حين تباع نفسها لدى المحال الأخرى ب 14-15جنيه، ويباع الأرز لدى المنفذ التموينى ب9 جنيه للكيلو فى حين يباع مثيله والذى ربما أجود منه لدى المحال الأخرى ب 7.5 للكيلو مما يعنى إنتقاص القيمة الحقيقية للدعم مرة أخرى .
- ردائة جودة بعض السلع الغذائية بالمنافذ التموينية مثل الأرز التموينى مثلها مثل المنظومة السابقة.
- بعض المنافذ التموينية تسمح للمستفيدين بالحصول على ما يرغبون من سلع سواء من رصيد الدعم أو من خلال رصيد نقاط الخبز والبعض الأخر يجبر المستفيدين على الحصول على سلع بعينها من علامات تجارية بعينها فيما يتعلق بصرف رصيد الدعم.
- لا تضمن هذه المنظومة حصول المستفيد على سلع غذائية محددة تضمن حصوله على سعرات وقيم غذائية عالية تحسن من وضعه الذهنى والصحى مثلها مثل المنظومة السابقة.
- إذا ما افترضنا ان المستفيد يريد أن يحصل على ما كان يحصل عليه فى المنظومة السابقة وفقا لما هو موضح بالجدول رقم (3)[2] فإنه فى السابق كان يدفع 10 جنيه للحصول على 2 كيلو سكر وكيلو معكرونة وكيلو أرز و 1.5 لتر زيت من السلع المدعمة أما الآن فهو يدفع للحصول على نفس الكمية

[1] حيث ترتفع نسبة الاحتكار وفقا للمستوردين الخمس الأوائل فى بعض المجموعات السلعية منها على سبيل المثال لا الحصر: مجموعة السكر والمصنوعات السكرية (تصل نسبة الاحتكار نحو 70%)، انظر: عبد الفضيل، محمود وشيحه، عمرو (2010). تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف أثار الأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد المصرى. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 30-33.

[2] وفقا لبحث الدخل والإنفاق والإستهلاك 2018/2017، اتضح عدم تغيير الأسر من نمط إستهلاكها من السلع التموينية والمتمثلة فى الزيت و السكر والارز. انظر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2018/17). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك، 76.

20.5 جنيه بعد خصم مبلغ الدعم (50 جنيه)[1] بل أنه حتى لو ضحى بنصيبه من الخبز اليومى فأنه سيوفر شهرياً 7.5 جنيه (5*5*30) وسيدفع 13 جنيه بعد أن يكون ضحى بكل نصيبه من الخبز.

- لازال قصور آلية الإستهداف لتحديد الفئات المستحقة للدعم مستمر رغم المراجعات والتنقيحات التى تمت والتى ترتب عليها إنخفاض عدد المستفيدين إلا أن البيروقراطية والروتين الحكومى مستمران فى ضياع فرصة حقيقية على الخزانة العامة لترشيد الدعم بشكل أفضل فعلى سبيل المثال على أى أساس يتم استبعاد من يمتلك سيارة ذات طراز حديث دون الأخذ فى الإعتبار العلامة التجارية للسيارة وقيمتها فمن الوارد أن يمتلك فرد سيارة ذات منشأ صينى أو روسى قيمتها السوقية منخفضة جداً مقارنة بباقى السيارات ذات المنشأ اليابانى أو الكورى أو الأوروبى أو الأمريكى مثل سيارات (Lada، Speranza، Jeely، MG) فيتم إستبعاده من أحقية الحصول على الدعم فى حين شخص أخر يمتلك سيارة ذات منشأ أوروبى على سبيل المثال طراز قديم نسبياً ولكن فى الواقع قيمتها السوقية كبيرة جداً (مثل BMW-X5، Mercedes-GLK) فيحصل الأخيرعلى الدعم ويستبعد الأول من الدعم، وإذا ما سلمنا بصحة استبعاد الأول من الدعم فماذا بعد مرور عدة سنوات ولازال يمتلك هذه السيارة هل سيستمر غير مستحق للدعم أم أنه سيضاف لفئة المستفيدين وإذا أعتبرناه من فئة المستفيدين بعد مرور عدة سنوات فكيف سيتم إضافته وهو فى الأساس تم استبعاده سابقاً.
- إنخفاض مخصصات الدعم للفرد شهريا عن 50 جنيه فى حالة زيادة عدد أفراد الأسرة المسجلة عن 4 أفراد لتصبح 25 جنيه فى حين أن 75% من الفقراء يعيشون فى أسر كبيرة الحجم من 10أفراد أو أكثر[2].
- رغم إرتفاع نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر المتركزة فى المناطق الأكثر فقراً مثل ريف قبلى الذى تبلغ به نسبة الفقراء 51.9% ونسبة تغطية البطاقات 94.3% من الأسر وريف بحرى الذى تبلغ به نسبة الفقراء27.3% ونسبة تغطية البطاقات 96.3% من الأسر إلا أن هناك بعض المناطق الجغرافية يرتفع فيها عدد الفقراء ونسب تغطية البطاقات التموينية لأسرها لازالت أقل من مناطق جغرافية أخرى ينخفض لديها نسبة الفقراء مثل حضر قبلى التى تبلغ فيهما نسبة الفقراء 30% وتبلغ نسبة التغطية 85% فى حين تبلغ نسبة الفقراء فى حضر بحرى 14.3% (تقريبا نصف نسبة الفقراء فى المحافظات الحضرية وحضر قبلى) ونسبة التغطية 89.9% وذلك كما يتضح من الجدول رقم (7)، أيضاً تبلغ نسبة الفقراء فى محافظات:سوهاج (59.6%)، محافظات الحدود (51.5%)، بنى سويف(34.4%)، الجيزة (34%)، القاهرة (31.1%) تبلغ نسبة تغطية البطاقات على الترتيب: 92.2%، 91.4% ،82.7% ،90.7%، 66.6% فى حين فى بعض المحافظات الاخرى التى ينخفض فيها نسبة الفقراء مثل الغربية (9.4%)، دمياط (14.6%)، الدقهلية (15.2%) ، كفر الشيخ (17.3%) ترتفع لديهم نسبة تغطية البطاقات مقارنة بالمحافظات المذكورة سلفاً (96.3%، 92.7%، 94.3%، 97.1% على الترتيب)، كما أن نسبة ما

[1] لاحظ عندما كان مبلغ الدعم 15 جنيه كان كيلو السكر ب7 جنيه وزيت الخليط 800 جرام ب8.5 جنيه و كيلو الأرز ب 4.5 جنيه وأنه للحصول على تلك السلع كان يتم انفاق رصيد الدعم البلغ 15 جنيه بالاضافة الى دفع 5 جنيه اضافية من قبل المستفيد بخلاف مقابل العمولات للمنفذ وشبكة الربط الالكترونى.

[2] أبو زيد، مها محمود (2019). مرجع سبق ذكره، 167.

تحصل عليه الأسرة من دعم السلع الغذائية إلى إجمالى إستهلاكها من الطعام والشراب فى حين تبلغ 10.7% فى أكثر محافظة يتواجد بها عدد الفقراء (أسيوط (66.7%)) إلا أنها ترتفع فى بعض المحافظات ذانت نسبة فقراء أقل مثل محافظة القليوبية (20.1%) وذلك كما يتضح من الجدول رقم (8). أضف الى ذلك أن نسبة تغطية بطاقات التموين لأفقر10% (الشريحة الأولى من شرائح الإنفاق العشرية أو الشريحة الدنيا) أقل من نظائرها بالشرائح الثانية، الثالثة، الخامسة وتقريبا تساوى الشريحة السادسة[1] وهو ما يعنى أنه لازال إستفادة الفئات الأكثر غنى أو على الاقل الأقل فقراً أكبر من إستفادة الفئات الأكثر فقراً وهو ما يتضح من الجدول رقم (9).

ومن ثم يمكن القول أن صانعو السياسات ربما يكونو نجحو بهذه المنظومة فى القضاء على تسرب الدعم وإستغلال منافذ التموين للأمين وتطوير أليات إستهداف المحتاجين للدعم وإعطائهم حرية الإختيار فى إستهلاكهم والقضاء على تشوهات الأسعارمن ناحية ولكنه كان على حساب كمية السلع الموجه إليهم التى كانت بالمنظومة السابقة غير كافية لهم من الاساس.

وقد ارتفعت مخصصات دعم السلع الغذائية بإستثناء 2010/09 و 2012/11 بمتوسط 41 مليار جنيه وحد أقصى 89 مليار جنيه فى 2020/19 وحد أدنى 9.5 مليار جنيه فى 2007/06 و 2008/07 وذلك كما يتضح من الشكل رقم (30). ويمكن تبريرالزيادات المتتالية رغم تخفيض عدد المستفيدين سواء من دعم الخبز أو السلع التموينية وإنخفاض مخصصات دعم الخبز كنسبة من إجمالى دعم السلع الغذائية إلى الزيادات فى قيمة مبالغ الدعم للسلع التموينية التى إرتفعت من 15 الى 21 الى 50 جنيه للفرد وإلى إرتفاع الأسعار العالمية[2] للقمح حيث لازال الإعتماد قائم على إستيراد القمح لسد الطلب على الخبز المدعم.

ولكن يبدو أن مساهمات ذلك الدعم فى تقليل الفقر المدقع وفى تحسين التجانس فى مستويات الإنفاق لازالت منخفضة فكما يبدو من مؤشرات الفقر المدقع التى تعبر عن عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء إرتفاع نسبة الفقر المدقع بدأ من 2015 ومن معامل جينى الذى يعبر عن عدالة توزيع الإنفاق / الإستهلاك الكلى للسكان اتجاهه نحو الواحد الصحيح الذى يعبر عن عدم العدالة وليس الصفر التى تعنى المساواة وذلك كما يتضح من الجدول رقم (10).

[1] شرائح الإنفاق العشرية تعنى توزيع الأفراد على عشر شرائح إنفاقية متساوية فى عدد الأفراد مرتبين تصاعدياً طبقاً لقيمة الإنفاق السنوى بحيث تضم الشريحة الأولى أقل الأسر إنفاقا (أقل من 10% إنفاقاً) بينما الشريحة العاشرة (العليا) تضم أكثر الأسر إنفاقاً (من90-100% إنفاقاً).

[2] Al-Shawarby, S.; El-Laithy, H.; Youssef, A., & Sadek, I. (2010) .Op Cit, i.

جدول 7: نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر وفقاً للمناطق الجغرافية ونسبة الفقراء بين أقاليم الجمهورية فى 2018/17

البيان	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر %	نسبة الفقراء %	نسبة ما تحصل عليه الاسرة من دعم السلع الغذائية الى اجمالى استهلاك الاسرة من الطعام و الشراب %
المحافظات الحضرية	71.4	26.7	8.1
حضر وجه بحرى	89.9	14.3	9.2
ريف وجه بحرى	96.3	27.3	11
حضر وجه قبلى	85	30	9.4
ريف وجه قبلى	94.3	51.9	11.6
محافظات الحدود	91.4	-	11.1
الإجمالى	88.5	32.5	10.1

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مصر فى أرقام،137-138.

جدول 8: نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر ونسبة الفقراء طبقا للمحافظات فى 2018/17

المحافظة	نسبة الفقراء %	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر %	نسبة ما تحصل عليه الاسرة من دعم السلع الغذائية الى اجمالى استهلاك الاسرة من الطعام و الشراب %
أسيوط	66.7	94	10.7
سوهاج	59.6	92.2	13.4
الأقصر	55.3	97.4	16.7
المنيا	54.7	94.1	11.8
محافظات الحدود	51.5	91.4	11.1
البحيرة	47.7	-	13.6
أسوان	46.2	96.6	13.4
قنا	41.2	93	11
بنى سويف	34.4	82.7	10.4
الجيزة	34	90.7	9.2
الإسماعيلية	32.4	94.8	10.8
القاهرة	31.1	66.6	9.6
الفيوم	26.4	97.3	9.1
المنوفية	26	96.9	10.7
الشرقية	24.3	94.1	9.6
الاسكندرية	21.8	73.1	6
القليوبية	20.1	90.8	12.4
السويس	20	86.1	7.1
كفر الشيخ	17.3	97.1	8.8
الدقهلية	15.2	94.3	8.9
دمياط	14.6	92.7	10
الغربية	9.4	96.3	9.6
بورسعيد	7.6	89.2	6.2

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.(2018/17-2019).

أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك،69، 71، 79.

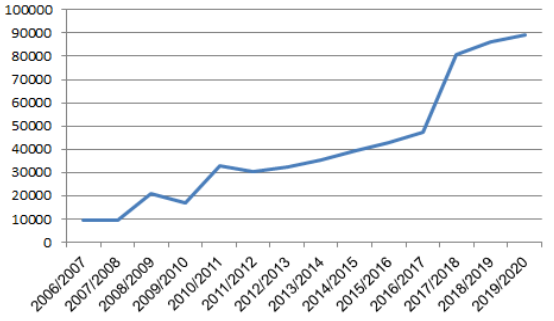

شكل 30: مخصصات دعم السلع الغذائية خلال 2020/19-2007/06

المصدر: من اعداد الباحثان استنادا الى بيانات الجدول 2: بالملحق

جدول 9: نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر ونسبة الفقراء وفقا لشرائح الانفاق العشرية فى 2018/17

البيان	نسبة تغطية بطاقات التموين للأسر %
الشريحة الاولى	91.7
الشريحة الثانية	93.4
الشريحة الثالثة	92
الشريحة الرابعة	91
الشريحة الخامسة	92
الشريحة السادسة	91.6
الشريحة السابعة	90.4
الشريحة الثامنة	89.2
الشريحة التاسعة	86.4
الشريحة العاشرة	77.5

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2019-2018/17).

أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، 70.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). الفقر. تم الإسترجاع فى 2020/04/01على الرابط

- http://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?page_id=6154&ind_id=1124.

جدول 10: مؤشرات معامل جينى والفقر المدقع

السنة	الفقر المدقع %	معامل جينى
2009/08	6.1	0.3110
2011/10	4.8	0.3150
2013/12	4.4	0.2980
2016/15	5.3	0.3180
2018/17	6.2	0.3000

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً إلى:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2019-2018/17). أهم مؤشرات بحث الدخل والانفاق والاستهلاك، 77،81.

- صندوق النقد العربى. (2019). التقرير الإقتصادى العربى الموحد، 290.

ويثار مؤخراً حول نية الحكومة تحويل دعم السلع التموينية إلى دعم نقدى نتيجة مطالبة صندوق النقد الدولى وبعض الأحزاب السياسية إستناداً إلى وجهة النظر بأن الدعم النقدى أفضل لأنه يخفض من النفقات العامة بمقدارعقد مناقصات توريد السلع التموينية ونقلها إلى منافذ التوزيع ورواتب العاملين بتلك المنافذ، كما أنه يتسم بكفاءة الإستهداف وعدم إرتباطه بسلعة ما فضلاً عن تحقيق مبدأ سيادة المستهلك حيث يتمتع المستفدين بحرية تحديد أوجة إنفاق الدعم ، ولا ينتج عنه تشوه فى الأسعار، وسهولة فى التوقع بحجم الإنفاق العام اللازم لتطبيقه، كما يساعد فى إستقرار الإقتصاد الكلى حيث يمكن زيادة الدعم النقدى فى أوقات تدنى الأداء الإقتصادى. والواقع أن تطبيق الدعم النقدى فى حد ذاته يؤدى إلي زيادة كمية النقود المتداولة في السوق مما يترتب عليه زيادة في أسعار السلع وما يترتب علي ذلك من أثار تضخمية خاصة في ظل محدودية المتاح من السلع وإرتفاع الميل الحدي للإستهلاك للأفراد متلقي الدعم، فضلاً عن إحتياجه لآليات صارمة لضبط ورقابة الأسواق فى الوقت الذى يعتمد فيه السوق المصرى على منتجات غذائية مستوردة من الخارج بجانب المنتجات المحلية، كما فعلت الحكومة خمس اتفاقات تجارة حرة مع 32 دولة أوروبية منهم 27 دولة بالإتحاد الأوروبى و 17 دولة عربية على أثرهم تعفى الواردات من تلك الدول من الضريبة الجمركية ولازالت أسعار أغلب المنتجات من تلك البلدان فى تزايد من عام بعد عام بعد التحرير الكامل لها من الضرائب الجمركية بل أن بعض المنتجات إرتفعت أسعارها بعد الإعفاء الجمركى أكثر مما كانت عليه قبل الإعفاء الجمركى، أيضاً لا تضمن آلية الدعم النقدى إنفاق الدعم على السلع الضرورية فمن الممكن إنفاق هذه المبالغ النقدية علي سلع وأنشطة غير ضرورية أو ضارة بالصحة (مثل السجائر – الخمور – المخدرات – القمار)، كما أن إصطفاف المستحقين للدعم فى طوابير خلال فترة استحقاق مبالغ الدعم مثل المعاشات يجعل بعضاً منهم عرضة لخطر السرقة خاصة كبار السن الذين تعد معرفتهم بنظم الشراء الإلكترونى أو الكارت البنكى محدودة، فضلاً عن أنه فى حالة إرتفاع الأسعار فكم من الوقت يبلغ لتعديل مبالغ الدعم فى ظل الروتين الحكومى المعهود[1]. ومن ثم فإن آليات الإستهداف التى تصلح مع تقديم الدعم النقدى هى نفسها التى تصلح مع تقديم الدعم العينى خاصة فى ظل عجز الزيادة في متوسطات الأجور عن مواكبه الإرتفاعات المستمرة في أسعار السلع والخدمات وإنخفاض الحد الادني للأجور بما لايتلائم مع مستوي المعيشة، ولكن سيظل الوصول إلى مستحقى الدعم بشكل أمثل مثار صعب فى أى من الأسلوبين على حد سواء بل أن إستشراء الفساد فى منظومة الدعم العينى لا يعنى البتة عدم إستشرائه فى الدعم النقدى فتجارب المجتمع المصرى مع الفساد متشعبة ومتنوعة. إن التضحية بخبرة ما يقارب من 80 عاماً فى تقديم الدعم الغذائى بصورة عينية لمجرد تطبيق آلية جديدة أمر غير منطقى خاصة وأن منظومة الدعم الغذائى الحالية رغم بعض إخفاقتها إلا أنها إستفادت وصححت من أخطاء المنظومات السابقة لها، كما أظهرت العديد من التجارب الدولية أن منظومة الدعم الغذائى فى مصر لا تختلف عن نظائرها في جميع أنحاء العالم فجميعهم عرضة للتسرب وأخطاء الاستبعاد وينحازون إلى سكان المناطق الحضرية[2]. بل أن الولايات المتحدة الأمريكية وهى من أعلى الدول رفاهية لازالت تطبق الدعم العينى للسلع الغذائية من خلال آلية كوبونات الغذاء 'Food stamps'.

[1] يذكر أن الحكومة قد قررت صرف كمامات قماش مدعمة على بطاقة التموين بعد ما يقرب من 4 أشهرمن تفشى أزمة COVID19

[2] Ibid, iii.

2- 4 النتائج والتوصيات

بلغت مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية فى المتوسط 195.8 مليار جنيه خلال 2007/06-2020/19 بما يعادل 28.6% من إجمالى الإنفاق العام، كما تطورت بنود تلك المخصصات على مدى تلك الفترة فبعد أن كانت مخصصات الدعم تبلغ 12 بند ومخصصات المزايا الإجتماعية تبلغ 3 بنود بخلاف بنود: المنح والمساعدات فى 2007/06 بلغت تلك المخصصات 25 بند للدعم و5 بنود للمزايا الإجتماعية بخلاف بنود: المزايا الإجتماعية الأخرى، المنح والمساعدات فى 2020/19. وقد بلغت مخصصات الدعم فقط فى المتوسط 146.7 مليار جنيه بما يعادل 80.3% من إجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية ولكن تناقص نصيب الدعم من93.4% فى 2007/06 إلى أقل من 59% فى 2020/19، كما إرتفع النصيب النسبى للدعم الموجه للقطاع العائلى من إجمالى الدعم من58.5% فى 2007/06 إلى 76.5% فى2020/19 فى حين تناقص النصيب النسبى للدعم الموجه للقطاع الإنتاجى من 41.5% فى 2007/06 إلى 23.5%. كما بلغت مخصصات المنح والمساعدات فى المتوسط 6.1 مليار جنيه بما يعادل 3% مع تزايد نصيبها النسبى من 2.9% فى 2007/06 الى 4.9% فى 2020/19. أيضاً بلغت مخصصات المزايا الإجتماعية فى المتوسط 38.5 مليار جنيه بما يعادل16.7% مع تزايد نصيبها النسبى من3.6% فى 2007/06 الى 36.7% فى 2020/19. وهو ما يؤكد على التناقص النسبى لنصيب القطاع الإنتاجى من مخصصات الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية من 38.1% فى 2007/06 الى 19.3% فى 2020/19 فى حين يتزايد النصيب النسبى للقطاع العائلى من 61.9% فى 2007/06 الى 91.7% فى 2020/19.

كما تم إستحداث بنود دعم جديدة مكملة لبرامج قائمة لتسهيل وصول الدعم لمستحقيه مثل صندوق دعم التمويل العقارى، أو لترشيد بنود أخرى للدعم مثل دعم توصيل الغاز الطبيعى للمنازل ، دعم التحول للطاقة النظيفة. أيضاً تم إستحاث برامج جديدة لدعم الخدمات الصحية مثل التأمين الصحى على المرأة المعيلة، التأمين الصحى على الأطفال دون السن المدرسي، التأمين الصحى لغير القادرين، التأمين الصحى لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الإجتماعى، التأمين الصحى على الفلاحين، كما تم إستحداث برامج دعم جديدة لدعم خدمات النقل مثل دعم إشتراكات الطلبة في مترو الانفاق.

من الواضح جلياً إستفادة الحكومة من أخطاء منظومة الدعم الغذائى السابقة فبعد أن كان دعم الخبز متاح لكل المواطنين أصبح مقتصراً على فئات محددة يتم تنقيتها بشكل دورى كما أصبح إستهلاك الأسر الريفية من الخبز المدعم يفوق إستهلاك الأسر الحضرية. كما تم القضاء على إستغلال بعض مستحقي الدعم من الأميين وكبار السن وتسريب دعم السلع التموينية وإستخدام السلع المدعمة في غير الأغراض المخصصة لها وأصبحت إستفادة أسر الريف من دعم السلع التموينية أكبر من إستفادة أسر الحضر، كما تتناقص نسبة ما تحصل عليه الأسرة من دعم السلع الغذائية إلى إجمالى إستهلاك الأسرة من الطعام والشراب وفقاً لشرائح الإنفاق العشرية كلما إنتقلنا من الشريحة الدنيا إلى الشريحة العليا، ولكن كان ذلك على حساب كمية السلع الموجه إليهم التى كانت بالمنظومة السابقة غير كافية لهم من الاساس. وفيما يتعلق بأفضلية التحول للدعم النقدى فمن غير المقبول التضحية بخبرة ما يقارب من 80 عاماً فى تقديم الدعم الغذائى بصورة عينية لمجرد تطبيق آلية جديدة لم يثبت نجاحها فى كل الدول التى طبقتها.

وحتى تحافظ الدولة على المكاسب الناجمة من برامج الدعم المطبقة على صانعى السياسات مراعاة الإعتبارات الآتية: أولاً: هناك بعض البنود التى لابد من التأكد من وصولها لمستحقيها وهى: دعم إسكان محدودى الدخل ودعم فوائد القروض الميسرة فيجب تعديل قانون الرهن العقارى بما يتلائم مع الطبقات الأكثر فقراً مع التركيز على إنشاء الوحدات السكنية بغرض الإيجار حتى يصل هذه الدعم لمستحقيه. ثانياً: هناك بعض البنود التى لابد من ترشيدها وهى: دعم التأمين الصحي على الطلاب من الضرورى ان تختلف مساهمات الدولة لكل طالب وفقا لنوع المدرسة بحيث تنخفض لطلبة المدارس الخاصة على حسب مستوياتها (محلية– قومية- دولية) وترتفع لطلبة المدارس الحكومية على حسب درجاتها (عربى – تجريبى - تجريبى لغات). وهكذا فيما يتعلق بدعمى اشتراكات الطلبة في السكك الحديدية وإشتراكات الطلاب بمترو الانفاق. دعمى نقل الركاب والخطوط غير الأقتصادية في السكك الحديدية من الأفضل قصر الإستفادة منهم على المسجلين فقط بالبطاقات التموينية ومن يعولون من خلال إستخدام بطاقاتهم التموينية أو بطاقات موازية لذويهم. دعم صندوق تحويل شراء بعض مركبات النقل السريع من الأرجح أن يقتصر على السيارات المجمعة محلياً فقط لتشجيع صناعة التجميع المحلى فى مواجهة خطر التحرير الكامل للسيارات المستوردة فى إطار اتفاقيات مناطق التجارة الحرة المنفذة مثل اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر ـ وتركيا، اتفاقية أغادير. دعم التدريب الصناعى من الأفضل تحويل ذلك الدعم ليكون بصيغة المشاركة بين كل مؤسسة صناعية على حدة والدولة وفقاً لإحتياجات المؤسسة الصناعية على أن تتمايز نسبة مشاركة الدولة عكسياً مع حجم المؤسسة بحيث تزيد للمؤسسات الصغيرة وتنخفض للمؤسسات الكبيرة، كما من الضرورى أن تقتصر برامج التدريب الممولة من مخصصات الدعم بنسبة 100% لغير العاملين على أولئك الذين لديهم فرص عمل مؤكدة أو سيتم توفير فرص عمل لهم، أيضاً مساهمة الدولة فى جزء من نفقات تدريب العاملين بالشركات الانتاجية بالخارج متمثله فى تحمل نفقات سفر المتدربين على الشركة الوطنية (شركة مصر للطيران) ذهاباً وإياباً، وربما يكون من الأصوب تحويل آلية ذلك الدعم من السياسة الإنفاقية إلى السياسة الضريبية من خلال خصم نسبه من تكلفه الدورات التدريبيه التى يحصل عليها العاملون وبحد أقصى دورتين تدريبيتين سنوياً من وعاء الضريبه على مرتباتهم إذا كانت تلك الدورات على نفقه العاملين الشخصيه أو من وعاء الضريبة على دخل الشركة اذا كانت على نفقة الشركة. دعم المناطق الصناعية يفضل فى ذلك الشأن تخفيض تكلفة مقايسات توصيل الكهرباء والغاز والإتصالات والمياه الى داخل المصانع. دعم المزارعين من الضرورى أن يلازم تقديم هذا الدعم تفعيل دور الجمعيات الزراعية والمرشدين الزراعين لتوعية المزارعين بالمحاصيل الهامة وأساليب الزراعة وطرق الرى الملائمة وتحديد التراكيب المحصولية وفقاً للأهمية الاستراتيجية مع زيادة الحصة الإئتمانية للقطاع الزراعى وضرورة زياده الإستثمار الحكومى فى مجال الرى وتطوير شبكات النقل والتوزيع وزياده الرقعه الزراعيه. دعم تنشيط الصادرات لابد من ربط الزيادات فى برنامج دعم الصادرات بقدرة المصدر على فتح أسواق أجنبيه جديدة وزيادة نسبة المكون المحلى فى السلعة المصدرة، كما لابد من الغاء تقديم ذلك الدعم للمصدرين الى أسواق دول الإتفاقيات التجارية التى تعفى الصادرات المصرية من الضريبة الجمركية وإلى المصدرين بالمناطق الحرة الذين يحصلون على جملة من الإمتيازات والحوافز الضريبية للتصدير.وربما يكون من الأفضل تحويل آلية ذلك الدعم من السياسة الإنفاقية الى

السياسة الإئتمانية من خلال تحويل الأموال المخصصه لدعم الصادرات إلى قروض ماليه بأسعار فائدة مخفضه وأجال سداد طويله وتوجيها إلى حكومات الدول التى تعتمد أسواقها على الأسعار وليس الجودة وترتبط مع مصر بإتفاقيات تجارية خاصةً الدول الأفريقية وفى هذه الحاله فإن الدوله تكون قد قدمت دعماً غير مباشر للمصدرين يتمثل فى زياده الطلب على منتجاتهم وزيادة معدلات تصريفها ونفاذها للخارج دون تحمل أعباء مالية ضخمة لأن تلك الاموال التى خصصت لذلك الغرض هى قروض مستحقه أجلاً كما لا تتعارض تلك الآلية مع أحكام منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بدعم الصادرات. وهو ما يحقق وفر فى النهاية فى مخصصات تلك البنود التى تمثل ما يقرب من 9.1% من مخصصات الدعم لعام2020/19. ثالثاً: ضرورة تفعيل تنفيذ مخصصات بنود دعمى البنية الأساسية للتجارة الداخلية وتنمية الصعيد لما لهم من أثار إيجابية على حركة الإنتاج وتوفير فرص عمل وكذلك رفع متوسطات الدخول. رابعاً: من الأرجح التوسع فى مخصصات بنود دعمى توصيل الغاز الطبيعى للمنازل والتحول للطاقة النظيفة لتقليل مخصصات بنود دعمى المواد البترولية والكهرباء من ناحية أخرى وهو ما يعنى تحقيق وفر فى مخصصات تلك البنود التى تمثل ما يقرب من 33.2% من مخصصات الدعم لعام2020/19. خامساً: من الأرجح التوسع ومراجعة مبالغ معاش الضمان الاجتماعى للفرد بالأخص برنامجى تكافل وكرامة بشكل دورى. سادساً: ضرورة تخصيص بند صريح ومباشر لدعم الإنتاج السمكى والصيادين وأصحاب المزارع السمكية.

وأخيراً: فيما يتعلق ببرنامج دعم السلع الغذائية على الحكومة إطلاق خدمة التقييم الإلكترونى لمنافذ بيع السلع التموينية أسوة بما تم فى منظومة دعم الخبز لإستطلاع الأراء بشأن جودة عمليات صرف التموين وكذلك حصر المشكلات. الإستمرار فى تطوير آليات حصر وتحديد الأفراد مستحقى الدعم (الإستهداف) من خلال ألية خصائص الفئات المستهدفة 'Targeting Group Characteristic' حيث يتم تحديد الفئات المستهدفة بالإعتماد على بعض الخصائص الإجتماعية والجغرافية والديموغرافية لهذه الفئات ويتم ذلك بناءاً على مجهودات حديثى التخرج من الكليات النظرية خاصةً كليات التجارة والآداب والتربية والحقوق والخدمة الاجتماعية حيث يتم تكوين مجموعات إستطلاع تتكون المجموعة الواحدة من ثلاث خرجين على الإقل بواقع خريج واحد من كل كلية يتم إختيارهم عشوائياً ليقوموا بعمل دراسة حالة عن مدى إستحقاق أفراد المجتمع للدعم من خلال إستبيانات تهدف إلى إستيفاء معايير معينة[1] ويمكن للحكومة تقدير مبالغ رمزية لأولئك الخريجين أو إعتبار تلك المجهودات كنوع من أنواع التكليفات الإجبارية التى يطالب نظرائهم بالكليات العملية بها أو كأحد التكليفات التى تطلب من الافراد أثناء تأدية الخدمة العسكرية الإجبارية مع ملاحظة أن الدولة ستعتمد فى البداية على تلقى طلبات من الأفراد الراغبة فى الحصول على دعم مع تقديم المستندات التى تدعم طلباتهم ثم يأتى دور خريجى الجامعات فى التأكد من إستحقاق الأفراد الراغبة فى الحصول على الدعم من خلال دراسة الحالات وكذلك إعلان الدولة عن منح

[1] يمكن أن تشمل المعايير التى يتم الإستناد إليها فى تحديد الأحقية فى الدعم إلى الأتى(العمر، نوع وسن عائل الاسرة، الحالة الصحية، الحالة الإجتماعية، الموقع الجغرافى للسكن، عدد أفراد الأسرة، عدد العاملين بالأسرة، تعليم أفراد الأسرة، عدد افراد الأسرة الذين يعيشون فى غرفة واحدة، نسب توافر المياة النقية، نسب توافر الكهرباء، نسب توافر الصرف الصحى، عدد الأطفال بالأسرة خاصةً الفتيات).

إعفاء من الضرائب لمدة سنة لمن يسلم بطاقته التموينية من القادرين والغير محتاج للدعم، كما يمكن الإعتماد على المؤسسات الخيرية كألية مكملة للدعم من خلال منح تراخيص المؤسسات الجديدة وتجديد تراخيص القائمين منها على أساس التوطن الجغرافى للفئات الأكثر فقراً بحيث يتلقى مستحقى الدعم من الطبقات الأكثر فقراً مساعدات من تلك المؤسسات والتى يمكنها أيضاً أن تساعد الحكومة فى تحسين آليات الإستهداف من خلال دراسات الحالة التى تعدها وذلك لتقليل نسبة الفقر المدقع. ضرورة زيادة مخصصات الفرد الواحد من دعم السلع التموينية بشكل سنوى تلقائى بناءاً على التنبؤ بمعدلات التضخم المستقبلية مع تقدير مخصصات إضافية لذلك الدعم تحسباً لرفع تلك المخصصات كل 6 أشهر فى ظروف الأزمات واشتداد معدلات التضخم الحقيقية عن المعدلات المقدرة. إلغاء عمولات منافذ التموين وعمولة شبكات الربط الإلكترونى لصرف السلع التموينية. من الضرورى إعادة ضبط أسعار بيع السلع التموينية داخل المنافذ التموينية بحيث لا تزيد عن متوسط الأسعار السائدة فى السوق. من الأفضل تحديد سلعة أو سلعتين على الأكثر بصورة إجبارية لمستحقى الدعم الحصول عليها تضمن حصولهم على سعرات غذائية محددة شهرياً لرفع المستوى الغذائى لمستحقى الدعم.

وفى النهايه فإن تطوير منظومة الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية لايمكن أن يتم بمعزل عن معالجه المشكلات الإقتصادية الأخرى مثل الزيادة السكانيه والبطاله وتدهور معدلات التبادل التجارى والإحتكار.

5-2 الدراسات المستقبلية

البحوث المستقبلية يقترح أن تتطرق لدراسة :

- أثار إنخفاض النصيب النسبى للدعم للقطاع الإنتاجى.
- تقييم برامج المزايا الإجتماعية.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- إبًراهيم، محمد (2008). إجتماع وزيرالبترول بإتحاد الصناعات لمناقشة إحتياجات الصناعة من الغاز. **مجلة الأهرام الإقتصادى،** 2061 (126) .

- أبو العينين، سهير (2017). حول قضية الدعم: **أراء فى قضايا التخطيط والتنمية. معهد التخطيط القومى**،6.

- أبو زيد، مها محمود (2019). نظام الدعم النقدى المشروط وعدالة توزيع الدخول. **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، 56(3).

- اسماعيل، طارق (2018). **سياسات الدعم الحكومي في الدول العربية. صندوق النقد العربى**. الدائرة الإقتصادية والفنية. دراسات إقتصادية 44.

- الجبالي، عبد الفتاح (2008). الموازنة العامة والمواطن المصري: **دراسة في قضايا الأجور والدعم والمعاشات**. مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء. (2012-2013). الكتاب الإحصائى السنوى.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2018/17- 2019). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020) مصر فى أرقام.

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). **الفقر**. تم الإسترجاع فى 2020/04/01على الرابط

http://www.capmas.gov.eg/pages/indicatorspage.aspx?page_id=6154&ind_id=1124.

- الراوي، حلمي (2008). برنامج الدعم المصري بين ضعف الفاعلية وقوة الإلغاء. مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان.

- الشركة القابضة لكهرباء مصر. (2010/09-2018/17). التقرير السنوى. وزارة الكهرباء والطاقة.

- المرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل. (2010). التحديات التي تواجه جهود تطوير التعليم والتدريب المهني في مصر. تم الإسترجاع في 2010/1/19 على الرابط

- المركز المصري للدراسات الإقتصادية. (2008). دعم الأسعار أم دعم القدرات. سلسلة أراء في السياسة الإقتصادية. *http://www.observatory.gov.eg/front/ar/Build_training.*

- النجار، أحمد السيد (2012). **الآليات الإقتصادية لبناء العدالة الإجتماعية. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية**- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية. (2008). عقد ترخيص تنمية وتطوير منطقة صناعية بنظام البيع بين كل من الهيئة العامة للتصنيع وشركة المطور الصناعي.

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية. (2009). كراسة الإشتراطات المرجعية لبرنامج تنمية المناطق الصناعية بمشاركة القطاع الخاص: الجيل الجديد من التجمعات الصناعية: المرحلة الثالثة: مناطق خدمات صناعية، 1/3.

- جاد الله، مى وعبد المجيد، إيناس على وابراهيم، هند (2014). **تطوير منظومة الإستهداف لبطاقات السلع التموينية فى جمهورية مصر العربية.** مركز العقد الاجتماعى.

- حلمي، أمنية (2005). **كفاءة وعدالة سياسة الدعم في مصر**. المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 105.

- صندوق النقد العربى (2019). التقرير الإقتصادى العربى الموحد.

- عبد الحليم، ريم (2017). **دعم الغذاء فى مصر: رحلة إصلاح أم رحلة تخفيض فى مبالغ الدعم**؟. ندوة أصحاب الفكر الاقتصادى فى منطقة الشرق الاوسط. مركز المشروعات الدولية الخاصة.

- عبد الفضيل، محمود وشيحه، عمرو (2010). **تقليص فجوة العجز فى الميزان التجارى لتخفيف أثار الأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد المصرى**. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار.

- عبد الوهاب، نورا و اباتنيه، ابراهام (2013). **آلية الإستهداف لبرنامج الدعم الغذائى فى مصـر**: الرسائل الأساسية. مذكرة سياسة مشتركة. مركز العقد الاجتماعى وبرنامج الغذاء العالمى.

- فريد، سلمى (2011). **سياسة الدعم في مصر: خلفية تاريخية**. مركز الدراسات الاشتراكية . تم الإسترجاع فى 2011/06/05 على الرابط *http://www.e-socialists.net/node14629.*

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. (2008). الدعم السلعى: حقائق الوضع المحلى والدولى والآليات المقترحة للإصلاح. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية.

- مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية. (2010). الموازنة العامة للدولة 2011/2010 من يمولها ومن يستفيد منها ومقترح لإصلاح نظام الأجور. تقرير الإتجاهات الإقتصادية الإستراتيجية.

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. (2008). الوضع الراهن لصناعة الخبز فى مصر ـ **ومقترحات تطويره** وبعض التجارب الدولية.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2005). دراسة عن الدعم الغذائي في ضوء تفضيلات المواطنين واعتبارات الموازنة العامة للدولة.

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. (2003) إستطلاع الرأي حول السلع الأكثر أهمية للمواطنين.

- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. (2007) إستطلاع رأي المواطن حول منظومة الدعم.

- نوير، طارق (2008). إصلاح أنظمة الدعم فى الإقتصاد المصرى. مؤتمر معهد التخطيط القومى: نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل فى الإقتصاد المصرى.

- وزارة التجارة والصناعة. (2007-2009). تقرير صندوق تنمية الصادرات.

- وزارة الكهرباء والطاقة. (2004). دليل توصيل التغذية الكهربائية للمشروعات الاستثمارية.

- وزارة المالية. (2008-2019). التقرير المالى الشهرى.

- وزارة المالية. (2007/06-2020/19). البيان المالى لموازنة الدولة

- وزارة المالية. (2010). دليل إرشادي حول مشروع إخراج سيارات التاكسي القديمة من الخدمة وإحلالها بسيارات جديدة. تم الإسترجاع فى 2010/10/01 على الرابط

http://www.mof.gov.eg/Arabic/%d8%a3%d9%86%d8%b4%d8%b7%d9%87%20%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b2%d8%a7%d8%b1%d9%87/Pages/Registering_for_taxi.aspx.

- وزارة المالية. (2020). الهيئة العامة للخدمات الحكومية. تم *الإسترجاع فى2020/04/01 على الرابط*

-http://www.gags.gov.eg/Home/Targets .

-https://www.elwatannews.com/news/details/4241306, accessed at 28/6/2020

-https://www.elwatannews.com/news/details/1377301, accessed at 28/6/2020.

ثانياً : المراجع باللغة الأجنبية

- Adams, R. (2000). Self-targeted subsidies: The distributional impact of the Egyptian food subsidy system. Policy research working paper2322. World Bank Publications.

- Ahmed, A.; Bouis, H.; Gutner, T., & Lofgren, H. (2001). The Egyptian Food Subsidy System, Structure, Performance and Options for Reform. International Food Policy Research Institute. Research Report 119.

- Al-Shawarby, S.; El-Laithy, H.; Youssef, A., & Sadek, I. (2010). Egypt's Food Subsidies: Benefit Incidence and Leakages. *Social and Economic Development Group Report*, 57446. World Bank.

- Breisinger, C.; Mukashov, A.; Raouf, M., & Wiebelt, M. (2019). Energy subsidy reform for growth and equity in Egypt: The approach matters. Energy Policy, 129, 661-671.

- Elsayed, M. & Mahmoud, A. (2020). Overview of social housing provision in Egypt. *Journal of Alexandria University for Adminstrative Sciences,* 57(2), 207-243.

- Ido, Y. (2018). The Political Economy of Food Subsidy Reforms in Egypt since 2000s: Swinging between universalism and targeting? *Institute of Developing Economies.*

- International Modernization Center (2009). International Modernization Center your partner for success. Guide book.

- Ghoneim, A. (2014). Egypt and subsidies: A country living beyond its means. Middle East Institute [Online]. Available: http://www. mei.edu/ content/egypt-and-subsidies-country-living-beyond-its-means [June/23, 2020].

- Gutner, T. (1999). The political economy of food subsidy reform in Egypt. Food consumption and Nutrition Division. International food policy research institute, Discussion paper, 77.

- Kamal, O. (2015). Half-baked, the other side of Egypt’s baladi bread subsidy. Barcelona, Spain: Center for International Affairs.

- Löfgren, H., & El-Said, M. (2001). Food subsidies in Egypt: reform options, distribution and welfare. Food Policy, 26(1), 65-83.

- Ministry of Finance (2009). Framework Environmental and Social Assessment for EGYPT Vehicle Scrapping and Recycling Program. Executive Summary [Online]. Available: http://mof.gov.eg/english/mofnews/ media/releas-a-9-4-09.htm.[December/21, 2009]

- Ministry of Social Solidarity (2009). Vulnerability Analysis and Review of Safety Nets in Egypt. World Food Programme. Second Conference on Integrated Social Policies in Egypt,4-5 July, 2009.

- Salama, A. (2012). Bread subidies in Egypt, Journal of Agricultural Economics and Social Sciences, 3(4), 677-705.

-The Egyption center for economic studies (ECES) (2010). The Subsidy System in Egypt: Alternatives for Reform. Policy view point, 25.

- World Bank. (2009). Gross national income per capita 2008, Atlas method and PPP. World Development Indicators Database.

- World Bank. (2009). World Development Indicators.

الملحق

جدول1: معادلات الانحدار المقدرة بالدراسة

رقم المعادلة	عدد المشاهدات (N)	معامل التحديد (R^2)	اختبار ف (F)	المعادلة			
1	14	0.933	***168.88	Y= اجمالى الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الإجتماعية	β_0+ (cons)	β_1+ متغير الزمن	μ متغير الخطأ العشوائى
				t	35951.62* 2.57	1640.377*** 13.00	
2	14	0.767	***39.6	Y= اجمالى الدعم	β_0+ (cons)	β_1+ متغير الزمن	μ
				t	- 2.41e+07*** -6.26	12018.76*** 6.26	
3	14	0.754	***36.90	Y= اجمالى المنح والمساعدات	β_0+ (cons)	β_1+ متغير الزمن	μ
				t	- 1204931*** -6.04	601.4747*** 6.07	
4	14	0.857	***72	Y= اجمالى المزايا الاجتماعية	β_0+ (cons)	β_1+ متغير الزمن	μ
				t	- 1.56e+07 *** 8.46	7753.182 *** 8.49	

المصدر: من اعداد الباحثان باستخدام حزمة البرامج الاحصائية STATA استنادا الى بيانات الجدول رقم (1،3،9) بالملحق

شكل1: صفوف الخبز البلدى المدعم ما قبل إصلاح منظومة الدعم

المصدر

- https://www.elwatannews.com/news/details/4241306, accessed at 28/6/2020
- https://www.elwatannews.com/news/details/1377301, accessed at 28/6/2020.

جدول 2: هيكل الدعم والمنح والمساعدات والمزايا الاجتماعية خلال الفترة من 2007/06-2020/19

السنوات	06/2007	07/2008	08/2009	09/2010	10/2011	11/2012	12/2013	13/2014	14/2015	15/2016	16/2017	17/2018	18/2019	19/2020
السلع العذائية	9482	9482	21072	16819	32743	30282	32551	35493	39395	42738	47535	80500	86175	89000
الأدوية وألبان الأطفال	108	132	175	91	93	93	93	257	201	397	524	700	1500	1500
إسكان محدودي الدخل (الإسكان الاجتماعي)	1000	1000	1050	1400	1552	1500	350	82	0	2000	0	0	0	3900
صندوق دعم نشاط التمويل العقاري	بدأ من عام 2013/12									654	457	190	0	0
التأمين الصحي على الطلاب	231	207	224	221	222	248	234	240	261	264	621	811	334	351
التأمين الصحي على المرأة المعيلة	بدأ من عام 2013/12						25	124	198	157	0	0	165	166
التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي							108	174	180	186	0	0	232	227
التأمين الصحي لغير القادرين (التأمين الصحي الشامل)	بدأ من عام 2018/15									0	0	0	0	252
التأمين الصحي لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي	بدأ من عام 2019/18												1500	1000
التأمين الصحي على الفلاحين	بدأ من عام 2017/16										0	0	110	100
اشتراكات الطلبة في السكك الحديدية	*	360	312	249	210	190	182	93	154	133	140	110	250	200
نقل الركاب	441	565	567	732	871	1090	1237	1434	1558	1600	1752	1804	1850	1850
الخطوط غير الاقتصادية في السكك الحديدية	*	*	300	548	400	411	635	887	795	890	816	794	1000	1000
اشتراكات الطلبة في مترو الأنفاق	بدأ من عام 2016/15									43	127	98	100	400
صندوق تمويل شراء بعض مركبات النقل السريع (صندوق مركبات النقل السريع حاليا)	بدأ من عام 2011/10				218	409	201	208	164	76	180	5	240	245
المناطق الصناعية (الانتاج الصناعي)	200	800	700	400	300	75	241	1567	400	400	640	1400	0	0
التدريب الصناعي (التدريب حاليا)	بدأ من 2008/07	500	372	165	158	50	20	40	10	50	29	0	125	125
البنية الأساسية للتجارة الداخلية (صندوق تنمية التجارة الداخلية حاليا)	بدأ من عام 2010/09			500	0	0	0	0	0	0	6	100	0	0
تنشيط الصادرات	1500	1960	4220	3316	3213	2595	3067	3072	2580	3700	3301	2305	4000	6000
الإنتاج الحربي	*	250	250	360	460	460	938	1240	2441	1182	1615	1276	1455	1784
المزارعين	342	876	145	382	293	378	869	626	1272	1743	41	733	1065	565
المحاصيل الزراعية	بدأ من عام 2012/11					2000	0	0	0	0	0	0	0	0
السينما	*	20	20	20	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الهيئة العامة للخدمات الحكومية	بدأ من عام 2013/12						3	3	0	0	0	0	0	0
المنشآت السياحية	بدأ من عام 2014/13								0	0	0	0	0	0
جهاز شئون البيئة	بدأ من عام 2018/17											50	0	35
السلع البترولية	36579	36579	62703	66524	67680	95535	120000	126180	73915	51045	115000	120803	89075	52963
برامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل	بدأ من عام 2014/13							1014	1400	1186	1193	1200	3500	3500
التحول للطاقة النظيفة	بدأ من عام 2014/13							1250	1000	0	0	0	0	0
الكهرباء	3090	2530	4336	4990	1083	8550	8550	13280	23360	28483	27590	28585	16000	4000
شركات المياه	87	410	750	750	750	750	750	750	852	1333	983	1000	1000	1000
فوائد القروض الميسرة	569	778	845	204	593	828	722	695	631	390	85	124	500	400
تنمية الصعيد	بدأ من 2008/07	100	200	200	0	0	0	0	0	0	0	200	200	200
الاثر المترتب على تطبيق الضريبة العقارية	بدأ من عام 2015/14								1750	621	0	0	0	0
مبادرة حوض النيل	بدأ من عام 2011/10				*	*	*	*	*	35	0	38	500	500
منح أخرى	701	1858	1543	349	392	70	9	139	14	1091	1028	2451	3387	507
المنح والمساعدات	1692	3376	4213	4614	5319	5304	5014	5190	6211	7806	8919	6723	7767	13793
معاش الضمان الاجتماعي	1100	1100	1120	1120	1929	2463	3630	4972	6740	7079	7454	17535	17500	18500
معاش الطفل	20	20	20	20	47	48	48	54	53	70	70	8	70	70
مساهمات في صناديق المعاشات	*	2000	26805	5000	3438	6200	16351	29200	33213	43954	45235	52500	69043	82200
اعانات الشؤون الاجتماعية	*	*	*	*	*	*	*	70	43	1761	5555	75	157	178
علاج مواطني جمهورية مصر العربية	1000	*	*	*	*	*	*	*	32	30	4627	5750	5637	6622
مزايا اجتماعية أخرى	*	472	1902	2083	704	657	748	904	957	1025	1253	2129	1713	2037

لاحظ: أرقام فعلية،أرقام موازنة، * غير متوافر،الارقام بالمليون جنيه مصرى.

المصدر: من اعداد الباحثان استناداً الى:

- وزارة المالية، البيان المالى عن مشروع الموازنة العامة للدولة، الأعداد من 2007/06 الى 19/ 2020 على التوالى

- الشركة القابضة لكهرباء مصر، التقرير السنوى، 2010/09.

ملخص البحث باللغة الإنجليزية

Abstract

The programs of subsidy، grants and aids and social benefits are considered as a one of the mechanisms which expressing the economic and social role of the state in society to support producers and some classes of the household sector, especially the low-income classes, as they represent a direct or indirect addition to the real income of these groups and entities. And since the allocations of those expenditure represent more than 28% of the total public spending, which made them one of the main causes of the deficit of public budget, as they count for more than a quarter of public expenditures. Hence, any attempt to reduce that deficit should be reconsidered at those programs. So, this paper examines the analysis of the structure of subsidy, grants and aids and social benefits during the period 06/2007-19/2020 where the production sector share from the total subsidy, grants and aids and social benefits decreased from 38.1% in 06/2007 to 19.3% in 19/2020 while The household sector share increased from 61.9% in 06/2007 to 91.7% in 19/2020, as well as evaluating the effectiveness of the food subsidy and export promotion programs, as the mistakes of the previous food support program were overcome, but this was at the expense of the quantity of subsidized goods. Policymakers should follow the results and recommendations of this study in order to raise the efficiency of these programs in the future.

Keywords: government subsidy - social benefits - rational goods - cash subsidy –targeting the poorest classes

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

حنفى، عمرو فتيحه؛ عبد الواحد، محمد عثمان (2020). تحليل هيكل الدعم والمنح والمساعدات و المزايا الإجتماعية فى مصر مع الإشارة إلى فاعلية برنامج دعم السلع الغذائية. **مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية**، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 57(5)، 213 – 262.

جميع حقوق النشر والطباعة والتوزيع محفوظة لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2020